

٥٧

سلسلة
التنوير
الإسلامية



سُبُهَاتٌ حَوْلَ الْإِسْلَامِ

د / محمد عمارة

فَهْ التَّنْوِيرُ الْإِسْلَامِي ٥٧

شُبُهَاتٌ حَوْلَ الْإِسْلَامِ

تأليف
د. محمد عمار

مكتبة مصر
للطباعة والنشر والتوزيع
أسسها السيد أحمد مصطفى سنة ١٩٦٥



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



شبهات حول الإسلام	اسم الكتاب:
د. محمد عمارة	اسم المؤلف:
داليا محمد إبراهيم	إشراف عام:
يناير ٢٠٠٢	تاريخ النشر:
١١٧٨٣ / ٢٠٠١	رقم الإيداع:
I . S . B . N 977 - 14 - 1654 - 5	الشرفيم الدولي:
دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع -	الناتج:
٨٠ المنطقة الصناعية الرابعة	المركز الرئيس:
مدينة السادس من أكتوبر	
ت: ٢٢٠.٢٨٧ - ٢٢٠.٢٨٩ / ١١	
فاكس: ٢٢٠.٢٩٦ / ١١	
email: nahda@gega.net	
١٨ ش كامل صدقي - الفجالة - القاهرة -	مركز التوزيع:
ت: ٥٩٠.٩٨٢٧ - ٥٩٠.٨٨٩٥	
فاكس: ٥٩٠.٣٣٩٥ / ٢	
ص.ب: ٩٦ الفجالة - القاهرة.	
٢١ ش أحمد عرابي - المهندسين - الجيزة	الإدارة العامة:
ت: ٣٤٦٦٤٣٤ - ٣٤٦٧٢٨٦ / ٢	
فاكس: ٣٤٦٦٢٥٧٦ / ٢	
ص.ب: ٢٠ أمبابه	
www.nahdetmisr.com	

تقديم

هذه سبع شبهات ، طلب منى الإجابة عليها «مكتب القاهرة» لموقع «Islam On Line» على شبكة المعلومات العالمية «الإنترنت» . . . وهى شبهات بعث بها ، طلباً للإجابة عنها ، والكشف عن حقائقها «مجموعة من طلبة الدكتوراه العرب الدارسين فى بريطانيا . . . والذين التقوا بمجموعة من الشباب المسلمين ، من جنسيات عربية وأخرى آسيوية ، يتبنون «فكراً جديداً» هدفه «التجديد ومقاربة الدين الإسلامى بالعصر» ويقول أصحاب هذا الفكر : «إنهم لا ينتمون للعلمانية أو إلى أى تيار مثل تيار التغريب الذى انبهر أهله بتألق الحضارة الأوروبية» .

ويقول السائلون - طلبة الدكتوراه - عن أصحاب هذه الشبهات : «إن أكثرهم ، وخاصة الآسيويين منهم ، قد ولدوا ونشئوا فى بلاد الغرب ، ولا ينتمون لأوطانهم الأصلية لا من قريب ولا من بعيد . . .» .

ويعرف السائلون بأنفسهم - فكراً - فيقولون : «وحيث إننا نعتبر أنفسنا من الداعين إلى التجديد ، على الطريق الذى يسير عليه كثير من رواد تجديد الفكر الإسلامى ، أمثال الدكتور محمد سليم العوا والدكتور محمد عمارة وغيرهم كثير والحمد لله ، هؤلاء

هم أساتذتنا الذين نفخر بهم ونجلهم ونعتبرهم قادتنا إلى المستقبل
المشرق بإذن الله .

إننا نؤمن بأن تجديد الفكر الإسلامى سنة من سنن الله ، وأنه
يجب أن يكون دائم الفعل على مر العصور ، وأن مبدأنا هو كما
يقول الدكتور محمد عمارة : « إن عقلانيتنا الإسلامية المتميزة قد
وازنت بين الحكمة وبين الشريعة ، وتأخى فيها العقل والنقل
لهداية الإنسان » .

وإذ نحن نكتب إليكم هذه الرسالة نطلب منكم النصيح
والإرشاد ، آمليين من الله - تعالى - أن تستجيبوا لمساعدتنا وإبداء
الرأى حول هذا الفكر الجديد الذى جعلنا فى حيرة من أمرنا . . .

* * *

أما الشبهات السبع - التى وردت بالسؤال - فمنها ثلاث حول
لقرآن الكريم :

الأولى: فى التشكيك بحفظ الله للقرآن .

والثانية: حول تاريخية وتوقيت وتجاوز الواقع المتطور لأحكام
آيات القرآن .

الثالثة: حول الحروف والكلمات التى جاءت فواتح لبعض سور
القرآن الكريم - من مثل (ألم) و (حم) . .

ومن هذه الشبهات اثنتان حول رسول الله - ﷺ - :

الرابعة: حول عصمته .

الخامسة: حول الأحاديث النبوية .

والشبهة السادسة: حول موقف العقل من النقل .

أما السابعة: - والأخيرة - فهي حول البنوك ومعاملات النظام

المصرفي المعاصر ..

وكما أوردنا سؤال السائلين بنصه ، فإننا نورد كل شبهة

بنصها - كما جاءت في السؤال - ثم نتبع ذلك بالجواب .. الذي

حاولنا فيه الاحتكام إلى ما يميل للاحتجاج به والاحتكام إليه

أصحاب هذه الشبهات ..

وهذا منهاج في الحوار علمنا إياه رسول الله - ﷺ - عندما

قال : «أمرت أن أخطب الناس على قدر عقولهم .. وعلمنا إياه

أسلافنا - من البلاغيين - عندما عرّفوا البلاغة بأنها مراعاة

مقتضى الحال ..

إن عظمة الإسلام تتجلى في سطوع حجته عن طريق مختلف

ألوان الاستدلال والحجاج .. فهو دين الفطرة الذي تشع أنواره على

الفِطْر الإنسانية السوية دائما وأبدا .. وهو دين العقل الصريح ،

حتى لقد قال فلاسفته بإمكان وصول العقل الصريح إلى «شريعة

عقلية» موافقة لمقاصد الشريعة الإسلامية التي شرعها الله -

سبحانه وتعالى - وأوحى بها إلى رسوله - عليه الصلاة والسلام ..

والإسلام - كذلك - دين النقل ، الذي تميز بالحفظ والإعجاز . .
ثم هو الدين الذي تشهد آيات الكون المنظورة لآيات وحيه
المسطورة بين دفتي القرآن الكريم . .
وإذا كان واجب العلماء - الذي ورثهم إياه الأنبياء - هو تبليغ
الدعوة الإسلامية . . وإقامة الحجة على صدقها . . وإزالة الشبهات
المشارة من حولها . . فإننا نرجو أن تكون هذه الصفحات قياما
ببعض هذا الواجب . . وإسهاما في فريضة المراقبة على ثغور
الإسلام . .
والله نسأل أن ينفع بها . . وأن يتقبلها خالصة لوجهه الكريم . .
إنه - سبحانه وتعالى - أفضل مسئول وأكرم مجيب .

دكتور
محمد عمارة

الشبهة الأولى: حول حفظ القرآن الكريم

«... هم لا يؤمنون بأن القرآن قد حفظ ، كما تقول الآية الكريمة ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ ويقولون : قد يكون الذكر جزءاً من القرآن ، وليس كله ، ويستدلون بكلام لعمر بن الخطاب ، رضي الله عنه ، بأنه أقسم على أن هناك آية في القرآن تتحدث عن الرجم - وهذه الآية غير موجودة - وأن غنمة أكلت ورقة من القرآن كانت بيد عائشة - رضى الله عنها - ...»

الجواب:

وفى الجواب عن هذه الشبهة نسال:

لماذا بعث الله - سبحانه وتعالى - الرسل وأنزل الكتب؟

لقد كان ذلك رعاية من الله لخلقه... ولطفاً بهم... وحتى يكون حسابهم لهم - كى لا يتساوى المحسن والمسيء - وجزاؤه إياهم على أفعالهم عدلاً إلهياً خالصاً... ﴿وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾
فاطر : ٢٤ - ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً﴾ الإسراء : ١٥
- ﴿لَوْلَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ النساء : ١٦٥ -
وقبل ختم النبوة والرسالة كانت مهمة حفظ كتب الرسالات

والشرائع موكولة إلى أم هذه الرسالات ، كجزء من التكليف لهم
والاختبار لاستقامتهم في هذا التكليف ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا
هُدًى وَنُورٌ يُحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ
وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتَحْفَظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ فَلَا
تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوُا اللَّهَ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَمَنْ لَمْ يُحْكَمْ
بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ المائدة : ٤٤ - . . لكنهم
فرطوا في القيام بتكليف الحفظ للكتب - بالنسيان حيناً
وبالتحريف والإخفاء حيناً آخر - ﴿ فَبِمَا نَقْضُهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ
وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَنَسُوا حَظًّا مِمَّا
ذُكِّرُوا بِهِ وَلَا تَرَالِ تَطَّلِعُ عَلَى خَائِنَةٍ مِنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ فَاعْفُ عَنْهُمْ
وَاصْفَحْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴾ (١٣) ومن الذين قالوا إِنَّا نَصَارَى
أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ فَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ
وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَسَوْفَ يُنَبِّئُهُمُ اللَّهُ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ ﴾ (١٤)
يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ
مِنَ الْكِتَابِ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ ﴾ (١٥)
يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ
إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ المائدة : ١٢ - ١٦ . .

وعندما كانوا يحرفون هذه الكتب ، أو ينسون بعضها ويحذفون البعض الآخر ، كان الله يبعث رسولا جديداً بكتاب جديد ..

أما عندما أراد الله - سبحانه وتعالى - مع بلوغ الإنسانية سن الرشد - ختم النبوات والرسالات بنبوة ورسالة محمد - ﷺ - فكان لابد لحفظ كتاب الشريعة الخاتمة من حافظ لا يجوز عليه الإهمال ، ولا يتأتى منه التحريف ، ولا يليق به النسيان .. أى كان لابد من الحفظ المعصوم الدائم للكتاب المعجز الخالد .. لأن ترك حفظ الكتاب الخاتم للبشر ، الذين يجوز عليهم الإهمال والتحريف والنسيان معناه طرؤه وحدوث التحريف والضياح لهذا الكتاب ، حيث لا وحى سينأتى ولا رسول سيبعث ولا كتاب سينزل .. الأمر الذى لو حدث - افتراضاً - سيضل الناس ولا رعاية لهم ، ولا حجة عليهم ، تجعل من حسابهم وجزائهم عدلاً إلهياً مناسباً ..

ولذلك ، انتقلت مهمة حفظ الوحى الخاتم - القرآن الكريم - فى الرسالة الخاتمة ، إلى الله سبحانه وتعالى ، الذى لا يتخلف حفظه أبداً ، بعد أن كانت هذه المهمة فى الرسالات السابقة ، استحقاقاً من الله للناس ، أى طلباً منه لهم أن يحفظوا ما أنزل عليهم من الكتاب .. فكان الوعد الإلهى المؤكد ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ الحجر : ٩ - ..

ولذلك ، هيا الله لتدوين القرآن الكريم من كتية الوحي ما لم
 يتهيأ لكتاب سابق . . وجعل جمعه وعداً إلهياً والحجازاً ربانياً ﴿ لا
 تحرك به لسانك لتعجل به ﴾ (١٠٦) إن علينا جمعه وقرآنه (١٠٧) فإذا
 قرأناه فاتبع قرآنه (١٠٨) ثم إن علينا بيانه ﴿ القيامة ١٦ - ١٩ . .
 فكان الحفظ للقرآن - كل القرآن - وعداً إلهياً ، وإحجازاً ربانياً ،
 وذلك حتى تستمر حجة الله على عباده ، ويكون حسابه لهم عادلاً
 خالصاً .



ولم يقل أحد ، ولا جائز في العقل - فضلاً عن النقل - أن
 يقال : إن الذكر ، الذي نعهد الله بحفظه ، هو بعض القرآن ، وليس
 كل القرآن . . لأن ضياع أى جزء من القرآن إنما يعنى تخلف رعاية
 الله لحفظه ، وسقوط حجته على عباده . . ثم إن القرآن لا يقف
 بالحفظ عندما يطلق عليه الذكر ، فضلاً عن أن مصطلح الذكر إنما
 يشمل كل القرآن . . تشهد على ذلك الآيات الكثيرة في كتاب
 الله . . فالمراد بالذكر القرآن . . كل القرآن . . والكتاب . . كل
 الكتاب - وليس بعضه - بدليل قول الله - سبحانه - : ﴿ فاسألوا
 أهل الذكر ﴾ - الأنبياء : ٧ - أى أهل الكتب السابقة . . والله
 يشير إلى القرآن والتنزيل - أى كل ما نزل به الوحي - بلفظ الذكر

﴿أَوْ عَجِزْتَ أَنْ جَاءَ كُمْ ذَكَرٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِّنكُمْ لِيُنذِرَكُمْ﴾ -
الأعراف : ٦٩ . ﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ
لَمَجْنُونٌ﴾ - الحجر : ٦ - ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا
نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ - النحل : ٤٤ - ﴿وَهَذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ
أَنزَلْنَاهُ أَفَاتِهِ لِمَن كُتِبَ عَلَيْهِ - الأنبياء : ٥٠ - ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ
وَقُرْآنٌ مُّبِينٌ﴾ يس : ٦٩ - ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ
بِأَبْصَارِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا الذِّكْرَ وَيَقُولُونَ إِنَّهُ لَمَجْنُونٌ (١٠٠) وَمَا هُوَ إِلَّا
ذِكْرٌ لِّلْعَالَمِينَ﴾ - القلم : ٥١ - ٥٢ . والذكر هو كل ما جاء به
الوحي . فالوحي هو الذكر ﴿فَاسْتَمْسِكْ بِالَّذِي أُوحِيَ إِلَيْكَ إِنَّكَ
عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ (١٠٠) وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ﴾
الزخرف : ٤٣ - ٤٤ - بل إن سياق آية إنا نحن نزلنا الذكر
شاهد على أن الذكر والقرآن والكتاب هو الوحي ﴿السر تلك آيات
الكتاب وقرآن مبين﴾ ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلْيَا كِتَابٌ مُّعْلَمٌ﴾
﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ ﴿إِنَّا نَحْنُ
نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ - الحجر : ٩٠ ، ٦٠ ، ٤٠ ، ١ .

ثم إن القرآن الكريم يؤكد أن الحفظ ، ونفي الشك والريبة إنما هو
لكل القرآن ولجميع التوريل . وليس لبعض القرآن . ذلك الكتاب

لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴿١﴾ - البقرة : ٢ - ﴿٢﴾ تَنْزِيلَ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ
 فِيهِ مِن رَّبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٣﴾ - السجدة : ٢ - ﴿٤﴾ ذَلِكَ يَأْتِي اللَّهَ نَزْلَ
 الْكِتَابِ بِالْحَقِّ ﴿٥﴾ - البقرة : ١٧٦ - ﴿٦﴾ نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابُ بِالْحَقِّ
 مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ﴿٧﴾ - آل عمران : ٣ - ﴿٨﴾ إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ
 الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ ﴿٩﴾ - النساء : ١٠٥ - ﴿١٠﴾ وَأَنزَلْنَا
 إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا
 عَلَيْهِ ﴿١١﴾ - المائدة : ٤٨ - ﴿١٢﴾ مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ ﴿١٣﴾
 الْأَنْعَامَ : ٣٨ - . . وَلَوْ ضَاعَ شَيْءٌ مِّنْ هَذَا الْكِتَابِ - أَيْ الْقُرْآنِ
 وَالتَّنْزِيلِ - لَحَدِثَ التَّفْرِيطُ الَّذِي تَنْفِيهِ هَذِهِ الْآيَةُ ، وَلَا تَنَفَّتْ حُجَّةُ
 اللَّهِ عَلَى النَّاسِ ﴿١٤﴾ وَهَذَا كِتَابُ أَنْزَلَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا لَعَلَّكُمْ
 تُرْحَمُونَ (١٥) أَن تَقُولُوا إِنَّمَا أُنْزِلَ الْكِتَابُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِن قَبْلِنَا
 وَإِن كُنَّا عَنْ دُرُسِهِمْ لِعَافِينَ (١٦) أَوْ تَقُولُوا لَوْ أَنَّا أُنْزِلَ عَلَيْنَا
 الْكِتَابُ لَكُنَّا أَهْدَى مِنْهُمْ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَهُدًى
 وَرَحْمَةٌ ﴿١٧﴾ - الْأَنْعَامَ : ١٥٥ - ١٥٧ - . . فَحُجَّةُ اللَّهِ عَلَى النَّاسِ -
 بَعْدَ خَتْمِ الْوَحْيِ بِالْقُرْآنِ الْكَرِيمِ - تَنْتَفَى وَتَسْقُطُ إِذَا حَدَثَ جَهْلٌ
 بِشَيْءٍ مَّا أُنْزِلَ فِي الْكِتَابِ . . الْقُرْآنِ - ﴿١٨﴾ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا
 وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴿١٩﴾ - الْأَخْصَرُ : ٤ - . . وَلَوْ أَن الْقُرْآنَ ضَاعَ مِنْهُ
 شَيْءٌ لَتَخَلَّفَ وَعَدَ اللَّهُ بِتَنْزِيلِ تَبْيَإِثِ كُلِّ شَيْءٍ فِيهِ ، لَتَتِمَّ شَهَادَةُ

الرسول - ﷺ - على أمته ﷺ ويوم نبئت في كل أمة شهيدا عليهم
من أنفسهم وحننا بك شهيدا على هؤلاء وبرنا عليك الكتاب بيانا
لكل شيء، وهدي ورحمة وبشرى للمسلمين ﷻ - النحل ٨٩ - .
وختم النبوة والرسالة ، يعنى النفاذ بعث رسول جديد ، ونزل
كتاب جديد . . وحتى تقوم حجة الله على عباده لا بد من بقاء
الفران كله محفوظا ، ليكون فيما على الناس ، أى دائم القيام على
هدايتهم وإرشادهم ﷻ الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم
يجعل له شرجا () فيما يسدر بأما شديدا من لدنه وبشر المؤمنين
الذين يعملون الصالحات أن لهم أجرا حسنا ﷻ - الكهف ٢٠١ -
وإذا كان الكتاب هو كل القرآن ، فلقد وعد الله - سبحانه -
بأن يحفظه ويورثه للذين اصطفاهم من عباده ، بعد أن أنزله على
المصطفى من رساله ، وجمعه وقراه ﷻ والذي أوحينا إليك من
الكتاب هو الحق مصدقا لما بين يديه إن الله بعباده لخير بصير
(٢٠١) ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا فمنهم ظالم لنفسه
ومنهم مقصد ومنهم سابق بالخيرات بإذن الله ذلك هو الفضل
الكبير ﷻ - قاطر : ٣١ - ٣٢ . .

ومن صفات القرآن - كل القرآن - أنه كتاب عزيز ، أي منيع ، محفوظ من العبث به وفيه . . وأنه منيع عن الإبطال ، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، بأي حال من الأحوال ، إن الذين كفروا بالذكر لما جاءهم وإنه لكتاب عزيز (١) لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد . - فصلت : ٤١ ، ٤٢ - . . والذكر في هذه الآية هو كل الكتاب ، العزيز على أي عبث به وفيه . .

ومن صفات القرآن - كل القرآن - أنه كتاب على حكيم ، فوق تطاول المتطاولين ، يسرا كتابوا أو أزمه ودهورا ، إنا جعلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون (٢) وإنه في أم الكتاب لدينا لعلي حكيم . - الزخرف : ٣ ، ٤ - . .

ومن صفات القرآن - كل القرآن - أنه في كتاب مكنون ، أي مصون ومحفوظ عن اللعب والعبث والتحرif ، إنه لقرآن كريم (٣) في كتاب مكنون (٤) - الواقعة : ٧٧ ، ٧٨ - . .

ولقد صدق التاريخ على هذا الحفظ الإنهي لهذا القرآن المجيد . . ومن يقرأ تاريخ التوراة - حتى ذلك الذي كتبه علماء يهودية - يعلم ما أصابها بعد سنوات من تزولها . . وكيف أعيدت كتابة أسفارها على النحو الذي صنعه «عزرا» - «عزيز» - وغيره من الأحيار ، في صورة مثبثة بالتحرif . . ومن يتأمل تناقضات

الأنجيل - حتى الشهيرة منها - والفروق الجوهرية بينها وبين غير الشهيرة - من مثل أنجيل «مخطوطات نجع حمادى» ، و«مخطوطات البحر الميت» و«الجيل برنابا» يعلم ما أصاب الإنجيل بعد سنوات معدودة من بعثة المسيح ، عليه السلام . . . لكن . . . ها هو القرآن الكريم كما نزل به الروح الأمين على قلب الصادق الأمين ، لم يتغير فيه حرف ولا رسم ولا حركة ولا غنة ولا مد - وقد مضى على نزوله أكثر من أربعة عشر قرناً ، مرت فيها أمم بأطوار من التراجع والاختطاط ، وفقدت فيها الذاكرة الإسلامية ملايين المخطوطات التى أبادتها عذرات القطعة - واندثرت فيها مذاهب وفلسفات . . . وظل القرآن الكريم عربياً أصيلاً محفوظاً بحفظ الله خير الحافظين . . . فالتاريخ - هو الآخر - قد عدا شاهداً على هذا الحفظ الإلهي لكل القرآن الكريم . . .

فبرهان العقل - المتعلق بختم الرسالة . . . وختم الوحي - يجعل حفظ القرآن - كل القرآن - لإقامة الحجة على الناس - ضرورة عقلية . . .

وكذلك النقل المتكرر فى القرآن - بلفظ القرآن . . . والكتاب . . . والنزيل . . . والذكر - شاهد هو الآخر على الحفظ الإلهي لكل حرف وكل كلمة وكل آية وكل سورة من هذا القرآن الكريم . . . فهو وحى الله الخاتم . . . تعهد - سبحانه وتعالى - بجمعه وقرانه

وحفظه ، حجة خالدة ، كى لا يكون للناس على الله حجة إذا ما
ضاع شيء من هذا التزليل العزيز المتبع الحكيم .



أما بعض الروايات التى يفهم منها البعض شكاً فى حفظ كل ما
نزل على رسول الله - ﷺ - من القرآن . فإن منطق العقل ، ومتهاج
البحث العلمى ، وقواعد نقد النصوص والمرويات ، التى اتفق عليها
العلماء والعقلاء ، من كل الحضارات والفلسفات والأساق الفكرية
كلها تؤكد على ضرورة الموازنة بين المتعارض والمتناقض من
الروايات . . والأخذ بالمصدر الأوثق عند تعذر الجمع بين المرويات . .
فإذا كان لدينا - على نحو ما قدمنا - شهادة العقل الصريح على أن
حفظ القرآن - كل القرآن - هو ضرورة عقلية ، تقتضيها حقيقة ختم
النبوة والرسالة واكتمال الوحي . . وإذا كانت شهادة العقل الصريح
هذه مدعومة بنصوص آيات القرآن الكريم ، أى بالمصدر المعجز ،
قطعى الدلالة والثبوت . . فهل يكون عقلاً من يترك شهادة العقل
الصريح ، والنقل المعجز الصحيح ، ويلتفت إلى رواية من الروايات
يعلم الله من رواها؟ ولماذا رواها؟

إن منطق البحث العلمى ، الذى أجمع عليه كل عقلاء الدنيا ،
فى التعامل مع النصوص ، قد حسم هذه القضية . . التى نرجو أن
تكون هذه الإجابة حاسمة لتسوية المثارة حولها . . والله من وراء
القصد ، منه نلتصق الهداية والحكمة والرشاد . .

الشبهة الثانية: حول تاريخية أحكام القرآن

«... وهم - بالنسبة للقرآن الكريم - يعتبرون أن القرآن غير صالح لكل زمان - وأنه وقتي ، أي أنه جاء لوقت قد مضى ، ولا يتلاءم مع العصر الحالي ، وأنه يجب أن تتغير تفسيراته بما يناسب هذا الوقت ، وعلى سبيل المثال :

- إرث المرأة ، ﴿... للذكر مثل حظ الأنثيين...﴾ ، يقولون : إن هذه الآية قد جاءت لزمن معين ، ويجب أن تتغير ، بحيث يتساوى الرجل والمرأة في الإرث ..
- وكذلك الأمر بالنسبة لشهادة المرأة ، «حيث يطالبون بتساواة الرجل بالمرأة من حيث الشهادة» ا هـ .

الجواب:

أما القول بتاريخية - أو تاريخانية - ووقتيية أحكام القرآن الكريم .. بمعنى «أنها غير صالحة لكل زمان» .. فإن لنا عليها ملاحظات سوفها في عدد من النقاط :

أولها : أن هذه الدعوى ليست جديدة ، ولقد سبق وتبناها فلاسفة التنوير العربي الوضعي العلماني ، بالنسبة للتوراة

والإنجيل . . . فرأوا أن قصصها مجرد رموز ، بل ورأوا أن الدين والتدين إنما يمثل «مرحلة تاريخية» في عمر التطور الإنساني ، مثلت مرحلة طفولة العقل البشري . ثم لأنها - على طريق النضج - مرحلة «المتأفيريقة» ، التي توارت هي الأخرى لحساب المرحلة الوضعية ، التي لا ترى علماً إلا إذا كان تابعاً من الواقع ، ولا ترى سبيلاً للعلم والمعرفة إلا العقل والنحو الحسية . . . وما عدا ذلك - من الدين وأحكام شرعية - فهي «إيمان» مثل مرحلة تاريخية على درب التطور العقلي . ولم يعد صاحب العصر العلم الوضعي - اللهم إلا لحكم العامة والسيطرة على نزعاتهم وغرائزهم!

هكذا بدأت وتبلورت نزعة «تاريخية وتاريخائية» النصوص الدينية في فكر الشيوخ الغربيين العلمانيين والنهضة الأوروبية الحديثة . .

وإذا كان هذا القول قد جاز ، ووجد له بعض المبررات - في الغرب - بالنسبة لكتب رسالات خاصة يقوم بعينهم - بني إسرائيل - الذين جاءتهم اليهودية والمسيحية ، ونزلت لهم التوراة والإنجيل . . . ولزمان معين . . . وبمناصب تشريعات - وخاصة في التوراة - تجاوزها تطور الواقع ، فإن دعوى تاريخية النص الديني لا مكان لها ولا ضرورة تستدعيها بالنسبة للقرآن الكريم . .

ذلك أن القرآن هو كتاب الشريعة الخاتمة ، والرسالة التي ختمت

بها النبوات والرسالات ، فلو طبقنا عليه قاعدة تاريخية النصوص الدينية لحدث «فراغ» في المرجعية الدينية ، إذ لا رسالة بعد رسالة محمد - ﷺ - ولا وحى بعد القرآن . وإذا حدث هذا «الفراغ» في المرجعية والحجة الإلهية على الناس ، زالت حجة الله على العباد في الحساب والجزاء ، إذ سيقولون : يا ربنا ، لقد أنزلت علينا كتاباً نسخه التطور ، فعاداً كان علينا أن نطبق ، بعد أن تجاوز الواقع المتطور آيات وأحكام الكتاب الذى أنزلته لهدايتنا؟!

وثانى هذه النقاط : أن التاريخية والتاريخانية - أى وقنية الأحكام - لا يقول بها أحد فى أحكام العبادات . . وإنما يقول بها أصحابها فى آيات وأحكام المعاملات . . وهم يخطئون إذا ظنوا أن هناك حاجة إليها فى أحكام المعاملات التى جاء بها القرآن الكريم . . ذلك أن القرآن الكريم - فى المعاملات - قد وقف عند «فلسفة» و «كليات» و «قواعد» و «نظريات» التشريع ، أكثر مما فصل فى تشريع المعاملات . . فهو قد فصل فى الأمور الثوابت ، التى لا تتغير بتغير الزمان والمكان ، مثل منظومة القيم والأخلاق ، والقواعد الشرعية التى تستنبط منها الأحكام التفصيلية ، والحدود المتعلقة بالحفاظ على المقاصد الكلية للشريعة . . وترك تفصيل أحكام المعاملات لعلم الفقه ، الذى هو اجتهاد محكوم بنوايت الشريعة الإلهية ، وذلك حتى يظل هذا الفقه - فقه المعاملات - متطوراً دائماً وأبداً ، غير

الزمان والمكان ، لبواكب تغير الواقع ومستجدات الأحداث ، في إطار
كليات الشريعة وقواعدها ومبادئها - التي تحفظ على أحكامه المنظورة
إسلاميتها ، دائماً وأبداً - .

وهذه «الصفة الإسلامية» القريضة ، التي جاءت بالنص الإلهي
الثابت - أي الشريعة ، التي هي وضع إلهي ثابت - تحفظ إسلامية
والهبة المرجعية والمصدر دائماً وأبداً . . . سيما وكلت أمر المتغيرات
إلى الفقه المتحد والمتطور - والفقه هو علم الفروع - . هذه
«الصفة الإسلامية» هي التي وازنت بين ثبات النص وتطور
التفسير البشري للنص الإلهي الثابت . . . وجمعت بين ثبات
«الوضع الإلهي» وتطور «الاجتهاد الفقهي» . . . أي جمعت بين
ثبات المرجعية والنص ، وبين تطور الاجتهاد الفقهي المواكب
لمتغيرات الواقع عبر الزمان والمكان .

وثالث هذه النقاط : تتعلق بالأمثلة التي سيقف ونساق من قبل
دعاة تاريخية وتاريخانية النصوص الدينية ، للتدليل على ضرورة
تطبيق هذه التاريخانية - في زعمهم - على أحكام القرآن الكريم
في المعاملات . . .

ونحن عندما ننظر في هذه الأمثلة - وهي هنا : ميراث المرأة . .
وشهادتها - نزدك يقينا بخطأ دعوى تطبيق هذه التاريخانية على
القرآن الكريم ، وعلى الأحكام التشريعية الواردة فيه . . فليس

صحيحاً أن توريث المرأة في الإسلام قد جانب الإنصاف لها ، حتى يكون حكمه صالحاً للزمان الماضي دون الزمان المعاصر والمستقبل . . قالنشي - في الإسلام - لا تترك نصف الذكور دائماً وأبداً . . والقرآن لم يقل يوصيكم الله في الوارثين للذكر مثل حظ الأنثيين . . وإنما جعل ذلك في حالة بعينها هي حالة «الأولاد» ، وليس في مطلق وثل الوارثين ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِي﴾ - النساء : ١١ - أما عندما كان التعقيد عاماً للميراث فإن القرآن قد استخدم لفظاً عاماً هو لفظ «النصيب» لكل من الذكور والإناث على حد سواء ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾ - النساء : ٧ -

ومعايير التفاوت في أنصبة الميراث لا علاقة لها بالجنس . . ذكورة أو أنوثة - على الإطلاق - على غير ما يحسب وبطن الكثيرون - إن لم يكن الأكثرون! - . . وإنما معايير هذا التفاوت ثلاثة :

١ - درجة القرابة . . فكلما كان الوارث أقرب إلى المورث زاد نصيبه في الميراث . .

٢ - وموقع الجيل الوارث في تسلسل الأجيال - وتلك حكمة إلهية بالغة في فلسفة الإسلام للميراث - فكلما كان الوارث أصغر ،

من حبل يستقبل الحياة وأعباءها ، وأمامه المسؤوليات المتنامية ،
كان نصيبه من الميراث أكبر . فابن المتوفى يرث أكثر من أب
المتوفى - وكلاهما ذكر - وبنت المتوفى يرث أكثر من أمه -
وكلاهما أنثى . . بل إن بنت المتوفى يرث أكثر من أبيه! . .

٣ - والعامل الثالث في تفاوت أنصبة الميراث هو العبد المالي الذي
يتحمله ويكلف به الوارث طبقاً للشريعة الإسلامية . فإذا
انقضت وتساوت درجة القرابة - وموقع الخيل الوارث - مثل
مرتبة الأولاد - أولاد المورث - مع تفاوت العبد المالي بين الولد
الذكر - المكلف بإعالة زوجة وأسرة وأولاد - وبين البنت - التي
سيعولها هي وأولادها زوج ذكر - هنا يكون للذكر مثل حظ
الأنثيين . . وهو تقسيم ليس فيه أية شبهة لظلم الأنثى - بل
ربما كان فيه تمييز وامتياز لها ، احتياطاً لاستضعافها . .

وهذه الخفايا في الميراث الإسلامية - التي يجهلها ويتجاهلها دعاة
تاريخية آيات الميراث - هي التي جعلت المرأة - في الجداول الإجمالية
لحالات الميراث الإسلامي - ت يرث مثل الرجل ، أو أكثر من الرجل .
أو ترث ولا يرث الرجل في أكثر من ثلاثين حالة من حالات الميراث
الإسلامي ، بينما هي ترث نصف ما يرث الذكر في أربع حالات فقط!

ولم أراد أن يطلع على هذه الخفايا أن يرجع إلى كتابنا (هل
الإسلام هو الحل - لماذا وكيف؟) - فصل «التحرير الإسلامي

للمرأة» - طبعة دار الشروق - القاهرة - وعلى كتاب (ميراث المرأة وقضية المساواة) للدكتور صلاح الدين سلطان - سلسلة «فى التنوير الإسلامى» - طبعة دار نهضة مصر - القاهرة .

وكذلك الحال مع «شهادة المرأة» فى الأمور والميادين التى تقل فيها خبرة المرأة عن الرجل تكون شهادتها أقل من شهادته . وحتى لا تهتر شهادتها كلية فى هذه الميادين ، سمح القرآن بشهادتها ، على أن تدعم شهادة واحدة من بنات جنسها ، تذكرها بما تنسأه من وقائع الشهادة . أما الميادين التى تختص بالمرأة ، التى تكون خبرتها فيها أكثر ، فإن شهادتها فيها تكون أعلى . وأحيانا ضعف شهادة الرجل . . بل إن شهادتها تعتمد حيث لا تعتمد شهادة الرجل فى بعض هذه الميادين .

والذين يظنون أن آية سورة البقرة ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُضِيَتْ بَيْنَكُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بِيكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْب كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيَمْلِكِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَحْسِ مِنْهُ شَيْئًا فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ مَظْهُومًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَمْلِكَ هُوَ فَلْيَمْلِكْ وَلِلَّهِ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشَّاهِدَاتِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ

إحداهما الأخرى ولا يَأْبُ الشَّهْدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا وَلَا تَسْأَمُوا أَنْ
تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَهْلِهِ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ
لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا
بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا وَأَشْهَدُوا إِذَا تَابَعْتُمْ وَلَا بُضَارٍ
كَاتِبٍ وَلَا شَهِيدٍ وَإِنْ تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ
اللَّهَ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ (٢٨١) وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا
كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ فَإِنْ أَمْسَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنُ
أَمَانَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ
وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴿٢٨٢﴾ . البقرة : ٢٨٢ ، ٢٨٣ - . . .

الدين يظنون أن هذه الآية - ٢٨٢ - تجعل شهادة المرأة نصف
شهادة الرجل بإطلاق ، وفي كل الحالات مخطئون وواهمون . . .
فهذه الآية تتحدث عن دين خاص ، في وقت خاص ، يحتاج
إلى كاتب خاص ، وإملاء خاص ، وشهاد خاص . . .

وهذه الآية - في نصها - استثناء ﴿ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً
تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا ﴾ .

ثم إنها تستثني من هذه الحالة الخاصة الإشهاد على البيع ،
فلا تقيد بها بما قيدت به حالة هذا الدين الخاص . . .

ثم إنها تتحدث ، مخاطبة ، لصاحب الدين ، الذي يريد أن يستوثق لدينه الخاص هذا بأعلى درجات الاستيثاق . ولا تخاطب الحاكم - القاضي - الذي له أن يحكم بالبيعة واليمين ، بصرف النظر عن جنس الشاهد وعدد الشهود الذين تقوم بهم البيعة . . فللحاكم - القاضي - أن يحكم بشهادة رجلين . أو امرأتين . . أو رجل وامرأة . . أو رجل واحد . أو امرأة واحدة . طالما قامت البيعة بهذه الشهادة .

ومن يرد الاستزادة من الفقه الإسلامي في هذه القضية - التي يجهلها الكثيرون - فعليه أن يرجع إلى أراء شيخ الإسلام ابن تيمية (٦٦١ - ٧٢٨ هـ ١٢٦٣ - ١٣٢٨ م) وتلميذه العظيم ابن قيم الجوزية (٦٩١ - ٧٥١ هـ ١٢٦٢ - ١٣٥٠ م) في كتابه (الطرق الحكمية في السياسة الشرعية) ص ١٠٣ ، ١٠٤ طبعة القاهرة سنة ١٩٧٧ م . . فقيه - وفق نص ابن تيمية - أن ما جاء عن شهادة المرأة في آية سورة البقرة ، ليس حصراً لطرق الشهادة وطرق الحكم التي يحكم بها الحاكم ، وإنما ذكر لنوعين من البيئات في الطرق التي يحفظ بها الإنسان حقه . . فالآية نصيحة لهم وتعليم وإرشاد لما يحفظون به حقوقهم ، وما تحفظ به الحقوق شيء ، وما يحكم به الحاكم شيء ، فإن طرق الحكم أوسع من الشاهدين والمرأتين . .

ولقد قال الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤ - ٢٤١ هـ ٧٨٠ - ٨٥٥ م) إن

شهادة الرجل تعدل شهادة امرأتين فيصا هو أكثر خبرة فيه ، وأن شهادة المرأة تعدل شهادة رجلين فيصا هي أكثر خبرة فيه من الرجل . . . فالباب مفتوح أمام الخبرة ، التي هي معيار درجة الشهادة ، فإذا تخلفت خبرة الرجل في ميدان تراجع مستوى شهادته فيه . . . وإذا تقدمت وزادت خبرة المرأة في ميدان ارتفع مستوى شهادتها فيه . . . وليس هناك في الفقه الإسلامي تعميم وإطلاق في هذا الموضوع . إذ الشهادة سبيل للمينة التي يحكم الحاكم - القاضي - بناء عليها ، بصرف النظر عن جنس الشهود وعددهم . . .

ولو فقه الداعون إلى تاريخية وتاريخية آيات الأحكام في القرآن حقيقة هذه الأحكام التي نوهوا الحاجة إلى تجاوزها - فقالوا بتاريخية ووقتيية معاني خصوصها القرآنية - لأدركوا أن وقوف النص القرآني عند كليات وفلسفات وقواعد ونظريات التشريع ، مع ترك تفصيلات التشريع لاجتهادات الفقهاء ، هو الذي جعل أحكام القرآن الكريم في المعاملات - فضلاً عن العبادات . . . والقيم والأخلاق - صالحة لكل زمان ومكان ، فكانت شريعته آخر وخاتم الشرائع السماوية ، دونما حاجة إلى هذه «التاريخية» . . . والتاريخية» التي استعاروها من الفكر الغربي ، دونما إدراك لخصوصية النص الإسلامي ، وتبعية مسيرة الفقه الإسلامي والحضارة الإسلامية . . . ولو أنهم فقهوا حقيقة الأمثلة التي نوهوها دواعي لهذه التاريخية - من مثل ميراث المرأة - وشهادتها - لكفونا مؤنة هذا الجهد في كشف هذه الشبهات! . . .

الشبهة الثالثة: حول حروف فواتح بعض السور القرآنية

«وهم يقولون: إن القرآن الكريم يحتوى على طلاسم لم تفسر، كما جاء في سورة البقرة (الم)، وغيرها بما ذكر في السور الأخرى. ويسألون: كيف لم يسأل الصحابة عن معاني هذه الحروف. وهم الذين غابوا الرسول - ﷺ - يوماً بيوم، وسألوه عن أنفه الأشياء! فكيف لم يسألوا عن هذه الرموز؟»

ويصلون بذلك إلى أن الصحابة، رضى الله عنهم، إما أنهم قد سألوا الرسول وأجابه عن ذلك، ولم يصلنا ذلك الخواب في حديث من الأحاديث - التي فقدت (حسب اعتقادهم) - أو أنه لم تكن قد فُكَّت هذه الرموز أصلاً، وتلك مصيبة أكبر، حيث إن معنى ذلك إثبات القرآن بطلاسم لا معنى لها! اهـ.

الجواب:

هذه الحروف - من مثل: (الم) - و(حم) - و(الر) - و(المز) - و(ن) ... إلخ - والتي وقف أمامها المفسرون القدماء وقفات قد تبدو مشقة للبعض وغير مقنعة للبعض الآخر... تطرح قضية من قضايا التفسير للقرآن الكريم، نقول:

إن القرآن الكريم وحى إلهي ، متعدد في وجوه الإعجاز . - ففيه إعجاز في النظم . وإعجاز في البلاغة . . وإعجاز في فهم الأسلوب ، الذي لا هو بالنثر ولا هو بالشعر . وإنما هو قرآن . . وإعجاز في الإخبار بالغيب . من أنباء الأولين والآخرين . وبدء الخلق ، وأسرار الكون . وعالم الآخرة . . وإعجاز في الإشارة إلى أخفائي العلمية والآيات الكونية التي ما كانت لتخطر على قلب بشر تلقاه أو مفسر فسر في عصر التنزيل . . وإعجاز في القدرة الدائمة . عبر الزمان والمكان وأنواع أجناس الإنسان . على خلق الفرد السوي والمجتمع السوي والهداية إلى الصراط المستقيم . وتحقيق سعادتي الدنيا والآخرة .

وغير وجوه الإعجاز هذه . يظل الباب مفتوحاً أمام العقل المتدبر في أسرار القوائد لاكتشاف وجوه جديدة للإعجاز . والإطلاع على أسرار قرآنية لم يعرفها الأقدمون ، والاهتداء إلى عجائب . في هذا الكتاب الذي لا تنقضي عجائبه . لم يهتد إليها السابقون من المفسرين . .

فاكتشاف الجديد في أسرار وعجائب القرآن ، واهتداء المفسر المعاصر . والمستقبلي . إلى ما لم يحط به علم المفسرين القدماء . من فهم الصحابة . لا يقدح في القرآن الكريم . وإنما هو الطبيعي مع هذا الكتاب المتنامية أوجه إعجازه ، والمتدفقة مستجدات

معانيه ، والمتوالية كنوز أسرارهِ مع مراحل نمو العقل الإنساني ،
وتراكم العلوم والمعارف المعينة على اكتشاف أسرار آياته ، واشتداد
عود الفكر المتدبر لأبعاد هذا القرآن الكريم .

ماحقائق الحديثة للعلم الطبيعي قد جعلتنا نعلم عن الآيات
القرآنية التي تحدثت عن أطوار نمو الأجنة في الأرحام عالم يعلمه
فقيه الأمة وحبرها ابن عباس (٣ق هـ - ٦٨ هـ - ٦١٩ - ٦٨٧ م)
والمفسرون القدماء . . فهل يصح أن نسأل : لماذا لم يسأل
الصحابة رسول الله - ﷺ - عن هذه الحقائق فيعرفوها عند ذلك
التاريخ ؟! . لقد طلعت هذه الحقائق مكتوبة حتى كشف عنها تطور
العلم الطبيعي حديثاً ، فكانت سبباً لإيمان عدد من كبار العلماء
بالإسلام عندما وقفوا أمام قول الله ، سبحانه وتعالى ، في هذا
القرآن : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سَلَالَةٍ مِنْ طِينٍ (٢١) ثُمَّ جَعَلْنَاهُ
نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ (٢٢) ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً
فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَبْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ
فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ (٢٣) - المؤمنون : ١٢ - ١٤ . . وكذلك الحال
مع الآيات التي تحدثت عن ظلمة أعماق المحيطات ﴿ أَوْ كَظُلُمَاتٍ
فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ
بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكُنْ يَرَاهَا وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ
نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ ﴾ - النور : ٤٠ . . وعن تناقض الأكسجين

كلما ابتعدنا - صعوداً - عن القشرة الأرضية وعلاقتها ، وخرج
 صدور الصاعدين إلى قضاء السماء ﴿ فمن يرد الله أن يهديه يشرح
 صدره للإسلام ومن يرد أن يضله يجعل صدره ضيقاً حرجاً كأنما
 يصعد في السماء كذلك يجعل الله الرجس على الذين لا يؤمنون ﴾
 - الأنعام : ١٢٥ - . . . وعن التحام الأرض بالسماء - (كائناتنا وتقا) -
 قبل الانفصال ﴿ أولم ير الذين كفروا أن السموات والأرض كانتا
 رتقا ففصلناهما وجعلنا من الماء كل شيء حي أفلا يؤمنون ﴾ -
 الأنبياء : ٣٠ - . . . وعن نزول الحديد من النيازك إلى الأرض - وقد
 ثبت أنه غريب عن مكوناتها - ﴿ وأزلنا الحديد فيه بأساً شديداً
 ومنافع للناس ﴾ - الحديد : ٢٥ - . . . وغير ذلك من التفسيرات
 الجديدة لأيات الإشارات العلمية والكونية في القرآن الكريم ، تلك
 التي ما كان يدرکہا المفسرون القدماء - من قِبلهم الصحابة
 والتابعون - قبل إعانة المكتشفات العلمية الحديثة على فتح أبواب
 هذه التفسيرات .

إذا ، فالطبيعي هو بقاء أبواب الأسرار القرآنية مفتوحة ومندفقة
 بالحديد أمام العقل الإنساني . ولذلك ، فإن تصور ضرورة معرفة
 حيل الصحابة بكل أسرار القرآن وعجائته هو الأمر الغريب - بل
 هو التصور الذي يقدح في القرآن الكريم! -

وانطلاقاً من هذه الحقيقة ، التي يعلمها أهل العلم بالقرآن ،
والتي تجسدت في نحو وتطور عطاء المفسرين للقرآن مع تطور مستوى
المعارف والعلوم المستخدمة في اكتشاف أسرار آيات الله المسطورة
في كتابه الحكيم . أي استخدام المكتشفات الإنسانية لآيات الله
الكونية المنظورة في اكتشاف الجديد من أسرار آيات الله القرآنية
المسطورة . . . انطلاقاً من هذه الحقيقة ، لا يرى بأساً من فتح
أبواب جديدة لفهم . بل وأفهام جديدة . للحروف والرموز التي
جاءت فوائج لبعض سور القرآن الكريم ، والتي لم تعد تفسيرات
القدماء لها مفضلة للعقل المسلم في العصر الذي نعيش فيه ،
والتي فوّض كثير من المفسرين إلى الله علم المراد منها .

بل إن في واقعنا الفكري الراهن «اجتهادات» بالغة الخدعة .
وأحياناً مذهبة . تقدم تفسيرات غير مسوقة لهذه الحروف والرموز
والكلمات . .

فهناك كتاب «التفسير العلمي لحروف أوائل السور في القرآن
الكريم» للدكتورة نجمة عبدالعزيز إسماعيل . طبعة القاهرة . مطابع
الأهرام سنة ١٩٩٠ م . . وفيه رؤية لهذه الحروف باعتبارها رموزاً
صوتية ، مثل المستوى الأول الذي بدأت به اللغة الإنسانية الأولى
ـ والمؤلفة ترى أن العربية قد كانت هي اللغة التي بدأت بها
الجماعة البشرية الأولى آدم وزوجه وبنوه . وذلك قبل أن تختلف

الأم وتتنعده اللغات . . وأن الكلمات العربية الكثيرة الموجودة في مختلف اللغات العالمية ليست وافداً عربياً على هذه اللغات ، وإنما هي من بقايا اللغة العربية الأم في هذه اللغات . وهي قد أفردت لهذا المبحث رسالتها للدكتوراة - بالإنجليزية - بعنوان (العربية الكلاسيكية) . . كما ترى أن سائر اللغات - غير العربية - فيها أربع مستويات : مستوى الحروف - ومستوى الكلمة - ومستوى الجملة . . ومستوى المعنى . . وأن العربية - بسبب أنها قد مثلت بداية النطق الإنساني - قد احتفظت بمستوى خامس ، لا نظيره في اللغات الأخرى ، وهو مستوى الرمز الصوتي ، الذي بدأ به النطق الإنساني . فالصوت فيها رمز لمعنى - وليس فقط الحرف والكلمة والجملة - . وهي قد أفردت في كتابها (التفسير العنسي لحروف أوائل السور في القرآن) فصلاً لمعنى كل رمز من هذه الرموز الصوتية التي جاءت فواقع لبعض السور القرآنية ، ونهت على الفرائض التي جعلت وتجعل لمعنى الرمز الصوتي علاقة وثيقة بآيات ومعاني وأغراض السورة التي افتتحت بهذا الرمز الصوتي . .

وفي هذا «الاجتهاد» - عند من يتفق مع صاحبه - فتح جديد ، يكشف عن دلالات جديدة لمعاني هذه الحروف والرموز . .

وإذا نحن انطلقنا من فكرة أولية اللغة العربية . ومن أن الكلمات العربية الموجودة في اللغات القديمة الأخرى هي من بقايا

العربية الأم ، فستجد «اجتهاداً» آخر - في كتاب (الهيروغليفية
تفسير القرآن الكريم) - لسعد عبدالمطلب العدل - طبعة القاهرة
سنة ١٩٩٩م - يقول إن هذه الرموز والكلمات لها في قاموس اللغة
المصرية النشئة معاني مناسبة تماماً لموقعها في أوائل السور التي
افتتحت بها ، وذات علاقة ببعض معاني آيات من تلك السور .

والأهم في هذا المقام - وبصرف النظر عن الاتفاق والاختلاف
مع مثل هذه «الاجتهادات» - هو أن بقاء الباب مفتوحاً لاكتشاف
المعاني الجديدة والأسرار عبر المسبوقة لهذه الحروف والرموز هو
الطبيعي . فالنقضي هو أن تظل أبواب الفهم والفقه مفتوحة أمام
العقل المسلم لاكتشاف الجديد والرايد من كتور القرآن وعجائبه
وأسواره ، ، ولواجب على العقل المسلم - المعاصر - والمستقبلي -
أن يعي ذلك ، ويؤمن به ، دون أن يكون ذلك قادحاً فيما قدم
القدماء من تفسيرات تأسست احتياحات مجتمعاتهم ، ومستويات
العلوم والعارف التي أتاحت لهم فاستخدموها في تلك
التفسيرات .

فنحن أمام كتاب لا تنقضي عجائبه . . ولا تنفذ مكتشفات
أسواره . . ولنا أمام نص قد طوت الأفهام - حتى ولو كانت أفهام
الصحابة - كل أسواره ومعانيه ومراميه .

الشبهة الرابعة: حول عصمة الرسول ﷺ

«وهم لا يعترفون بأن الرسول معصوم عن الخطأ ، ويقدمون الأدلة على ذلك بسورة (عبس وتولى) وكذلك عندما جامل الرسول - ﷺ - زوجته ، ونزلت الآية الكريمة التي تنهى عن ذلك» اهـ

الجواب:

إن عصمة الرسول - ﷺ - وكذلك عصمة كل الرسل ، عليهم السلام ، يجب أن لفهم في نطاق مكانة الرسول ، ومهمة الرسالة . فالرسول - ﷺ - بشر يُوحى إليه - أى آله - مع بشرته - له خصوصية الاتصال بالسماء ، بواسطة الوحي . . ولذلك ، فإن هذه المهمة تقتضى صفات يصنعها الله على عبته فيمن يصطفيه ، كى تكون هناك مناسبة بين هذه الصفات وبين هذه المكانة والمهام الخاصة الموكولة إلى صاحبها . .

والرسول مكلف بتبليغ الرسالة ، والدعوة إليها ، واجتهاد في سبيل إقامتها وتطبيقها . وله على الناس طاعة هي جزء من طاعة الله - سبحانه وتعالى - «أطيعوا الله وأطيعوا الرسول» - النساء - ٥٩ -

﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ ﴾ - آل عمران : ٣٢ - ﴿ مَنْ يَطْعِ الرُّسُولَ ﴾
 فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ﴾ - النساء : ٨٠ - ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي
 يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ ﴾ - آل عمران : ٣١ - ولذلك ، كانت عصمة الرسل
 فيما يبلغونه عن الله ضرورة من ضرورات صدقهم والثقة في هذا
 البلاغ الإلهي الذي اختيروا ليقوموا به بين الناس ، وبداية العقل
 - فضلاً عن النقل - حاكمة بأن مرسل الرسالة إذا لم يتحيز الرسول
 الذي يصدق على رسالته ، كان عاشاً ، وهو ما يستحيل
 على الله ، الذي يصطفى من الناس رسلاً تؤهلهم العصمة لإصغاء
 الثقة والصدق على البلاغ الإلهي والحجة على الناس بصدق هذا
 الذي يبلغون ..

وفي التعبير عن إجماع الأمة على ضرورة العصمة للرسول فيما
 يبلغ عن الله ، يقول الإمام محمد غزالي (١٢٦٦-١٣٢٣هـ -
 ١٨٤٩-١٩٠٥م) عن عصمة الرسل - كل الرسل - : « .. ومن لوازم
 ذلك بالضرورة : وجوب الاعتقاد بعلو قدرتهم ، وصحة عقولهم ،
 وصدقهم في أقوالهم ، وأمانتهم في تبليغ ما عهد إليهم أن يبلغوه ،
 وعصمتهم من كل ما يشوه السيرة البشرية ، وسلامة أبدانهم مما
 تنبؤ عنه الأبصار وتفسر منه الأنواف السليخة ، وأنهم منزّهون عما
 يصاد شيئاً من هذه الصفات ، وأن أرواحهم معذورة من انحلال
 الإلهي ما لا يمكن معه لنفس إنسانية أن تسطر عليها سقوفة

روحانية... إن من حكمة الصانع الحكيم - الذي أقام الإنسان على قاعدة الإرشاد والتعليم - أن يجعل من مراتب الأنفس البشرية مرتبة بعد لها ، تحض فضله - بعض من يصطفيه من خلقه ، وهو أعلم حيث يجعل رسالته ، يحرفهم بالنظر السليمة ، ويطلع بأرواحهم من الكمال ما يلبثون معه للاستشراق بأنوار علمه ، والأمانة على مكنون سره - فمالوا انكشف لغيرهم انكشافه لهم لغاضيت له منه - أو ذهبت بعقله حالاته وعظمته - فيشرفون على الغيب بآله - ويعلمون ما سيكون من شأن الناس فيه ، ويكونون في مراتبهم العلوية على نسبة من العالين - نهاية الشاهد وبداية الغائب ، فهم في الدنيا كأنهم ليسوا من أهلها ، هم وفد الآخرة في لباس من ليس من سكانها - أما فيما عدا ذلك - (أى الاتصال بالسماء ، والتبليغ عنها) - فهم بشر يعتر بهم ما يعترى سائر أفرادهم - يأكلون ويشربون وينامون ويسهون وينسون فيصلا لا علاقة له بتبليغ الأحكام ، ويعرضون وقتهم إليهم أيدي الظلمة ، وينالهم الاضطهاد ، وقد يقتلون - (الأعمال الكاملة) ج ٣ ص ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤٢٠ .

٤٢١ - دراسة وتحقيق : د . محمد عبيدة - طبعة القاهرة - دار الشروق - سنة ١٩٩٣ م .

فالعصمة - كالمعجزة - ضرورة من ضرورات صدق الرسالة ومن مقتضيات حكمة من أرسل الرسل - عليهم السلام - .

وإذا كان الرسول ، كمشر ، يجوز على جسده ما يجوز على
أجساد البشر . وإذا كان الرسول كمجتهد قد كان يمارس الاجتهاد
والشورى وأعمال العقل والفكر والاختيار بين البدائل في مناطق
وميادين الاجتهاد التي لم ينزل فيها وحى إلهي . فإنه معصوم في
مناطق وميادين التسليم عن الله - سبحانه وتعالى - لأنه لو حار
عليه الخطأ أو السهو أو عجانية الحق والصواب أو اختيار غير الأولى
في مناطق وميادين التسليم عن الله لنطرق الشك إلى صواب
الرسالة والوحى والسلاح ، بل وإلى حكمة من اصطفاها وأرسله
ليكون حجة على الناس . لذلك ، كانت العصمة صفة أصيلة
وشروطاً ضرورية من شروط رسالة جميع الرسل ، عليهم السلام .
فالرسول ، في هذا النطاق - نطاق التسليم عن الله - ﴿ وما ينطق عن
الهيوى ﴾ (٢٠) إن هو إلا رحي يوحى ﴿ - النجم : ٢ ، ٤ - وبلاغه ما
هو بقول بشر ، ولذلك كانت طاعته فيه طاعة لله ، وبغير العصمة
لا يتأتى له هذا المقام . .

أما اجتهادات الرسول - ﷺ - فيما لا وحى فيه ، والتي هي
ثمرة لإعماله لعقله وقدراته وملكوته الشريفة ، فلقد كانت تصادف
الصواب والأولى ، كما كان يجوز عليها غير ذلك . ومن هنا رأينا
كيف كان الصحابة - رضوان الله عليهم - في كثير من المواطن
وبإزاء كثير من مواقف وقرارات وأراء واجتهادات الرسول - ﷺ -

يسألونه - قبل الإدلاء بمساهماتهم في الرأي - هذا السؤال الذي
شاع في السنة والسيرة :

- «يا رسول الله ، أهو الوحي ؟ أم الرأي والمشورة ؟» . . .

فإن قال : إنه الوحي - كان منهم السمع والطاعة له ، لأن طاعته
هنا هي طاعة لله . . . وهم يطيعون الوجه لله حتى ولو خفيت
الحكمة من هذا الأمر عن عقولهم . لأن علم الله - مصدر الوحي -
مطلق وكلي ومحيط ، بينما علمهم نسي قد تخفى عليه الحكمة
التي لا يعلمها إلا بالله . أما إن قال لهم الرسول - جونا عن
سؤالهم - إنه الرأي والمشورة - فإلهم بجهلهم ، ويشيرون ،
ويصوبون . . . لأنه - ﷺ - هنا ليس معصوماً ، وإنما هو واحد من
المقدمين في الشورى والاجتهاد . ووقائع نزوله عن اجتهاده إلى
اجتهادات الصحابة كثيرة ومتنثرة في كتب السنة ومصادر السيرة
النبوية - في مكان القتال يوم غزوة بدر . . . وفي الموقف من
أسراها . . . وفي مكان القتال يوم موقعة أحد . . . وفي مصالحة بعض
الأحزاب يوم الخندق . إلخ . . إلخ .

ولأن الرسول - ﷺ - قد أراد الله له أن يكون القدوة والأسوة
لدأمة . . . لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو
الله واليوم الآخر وذكر الله كثيراً ﴿ الأحزاب : ٢١ ﴾ . وحتى لا
يقتدى الناس باجتهاد نبوي لم يصادف الأولي ، كان رسول الوحي

لتصويب اجتهاداته التي لم تصادف الأولى ، بل وعثابه - أحياناً -
على بعض هذه الاجتهادات والاختيارات - من مثل : ﴿ عسى
وتولى ﴾ (٦٦) أن جاءه الأعمى (٦٥) وما يدريك لعله يزكى (٦٦) أو
يذكر فتشفعه الذكرى (٦٧) أما من استغنى (٦٨) فأنت له تصدى (٦٩)
وما عليك ألا يزكى (٧٠) وأما من جاءك يسعى (٧١) وهو يخشى
(٧٢) فأنت عنه تلهي ﴿ - عسى - ١٠ - ١١ - ومن مثل : ﴿ يا أيها
النبي لم تحرم ما أحل الله لك تنغي مرضات أزواجك والله عفو
رحيم ﴾ (٧٣) قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم والله مولاكم وهو العليم
الحكيم ﴿ - التحريم - ١ - ٢ - . . . ومن مثل : ﴿ ما كان لبي أن
يكون له أسرى حتى ينضح في الأرض تريدون عرض الدنيا والله
يريد الآخرة والله عزيز حكيم ﴾ (٧٤) لو لا كتاب من الله سبق
لمسكم فيما أخذتم عذاب عظيم ﴿ - الاعمال - ٦٧ ، ٦٨ . .
وغيرها من مواضع التصويب الإلهي للاجتهادات النبوية فيما لم
يسبق فيه وحى ، وذلك حتى لا يتأسى الناس بهذه الاجتهادات
المخالفة للأولى .

فالعصمة للرسول - ﷺ - فيما يبلغ عن الله شرط لازم لتحقيق
الصدق والثقة في البلاغ الإلهي ، وبدونها لا يكون هناك فارق
بين الرسول وغيره من الحكماء والمصلحين ، ومن لم لا يكون

هناك فارق بين الوحي المعصوم والمعجز وبين الفلسفات والإبداعات البشرية التي يجوز عليها الخطأ والصواب . . فبدون العصمة تصبح الرسالة والوحي والبلاغ قول بشر ، ينتمى هي ، بالعصمة ، قول الله ، سبحانه وتعالى ، الذي يلغه وبينه المعصوم - عليه الصلاة والسلام - . فعصمة المنبغ هي الشرط لعصمة البلاغ . بل إنها ، أيضاً ، الشرط لمضى العبث ولبوت الحكمة لمن اصطفى الرسول وبعثه وأوحى إليه بهذا البلاغ .

الشبهة الخامسة: التشكيك في الأحاديث

أولهم يشككون في صحة الأحاديث ، ويظهرون التناقضات بينها ، ويذكرون الحديث الذي ينص على عدم زيارة المرأة للقبور ، والحديث الذي يقول (في معناه) إن الرسول - ﷺ - قال : إني قد أمرتكم بعدم زيارة القبور من قبل ، والآن أسمع لكم بزيارة القبور - فيشيرون إلى ذلك بأنه تناقض - ويدللون على ذلك بأن الأئمة قد فقدت الكثير من الأحاديث النبوية عبر الزمان ، أو أن هذه الأحاديث قد حُرِفَت عن معانيها الصحيحة . . . الخ .

الجواب:

في بداية الجواب عن شبهة هؤلاء الذين يشككون في الأحاديث النبوية . . ننبه على مستوى جهل كل الذين يشيرون مثل هذه الشبهات حول الحديث النبوي الشريف . . ذلك أن التدرج والتطور في التشريع - الذي يمثل حديث النبي عن زيارة القبور ثم إباحتها . . هذا التدرج والتطور في التشريع لا علاقة له بالتناقض بأي وجه من الوجوه ، أو أي حال من الأحوال . . .

ثم إن التشكيك في بعض الأحاديث النبوية ، والقول بوجود تناقضات بين بعض هذه الأحاديث ، أو بينها وبين آيات قرآنية . .

بل والتشكيك في مجمل الأحاديث النبوية ، والدعوة إلى إهدار
السنة النبوية ، والاكتفاء بالقرآن الكريم . . إن هذه الدعوى قديمة
وجديدة ، بل ومتجددة . . وكما حذر رسول الله - ﷺ - من
الكذب عليه . . فلقد حذر من إنكار سنته ، ومن الخروج عليها .

ونحن بإزاء هذه الشبهة نواجه بلونين من الغلو :

أحدهما : يهدر كل السنة النبوية ، اكتفاء بالقرآن الكريم .
ويرى أن الإسلام هو القرآن وحده .

وثانيهما : يرى في كل المرويات المسبوبة لرسول - ﷺ - سنة
نبوية ، يكفر المتوقف فيها ، دونما فحص وبحث وتمحيص لمستويات
«الرواية» و«الدراية» في هذه المرويات . . ودونما تمييز بين المتوقف إزاء
الراوي وبين إنكار ما ثبت عن رسول الله - ﷺ - .

وبين هذين الغلوين يقف علماء السنة النبوية ، الذين وضعوا
علوم الضبط للرواية ، وحددوا مستويات المرويات ، بناء على
مستويات الثقة في الرواة . ثم لم يكتفوا - في فرز المرويات - بعلم
«الرواية» والجرح والتعديل للرجال ، الرواة - وإنما اشترطوا سلامة
«الدراية» أيضاً لهذه المرويات التي رواها العبدول الضابطون عن
أمثالهم حتى رسول الله - ﷺ - . أي أن هؤلاء العلماء بالسنة قد
اشترطوا «لقد المتى والنص والمضمون» بعد أن اشترطوا «نقد الرواية
والرواة» وذلك حتى يسلم المتى والمضمون من «الشذوذ والعلّة

القادحة» ، فلا يكون فيه تعارض حقيقى مع حديث هو أقوى منه
سنداً ، وألصق منه بمقاصد الشريعة وعقائد الإسلام ، ومن باب
أولى ألا يكون الأثر المروى متناقضاً تناقضاً حقيقياً مع محكم
القرآن الكريم . .

ولو أننا طبقنا هذا المنهاج العلمى المحكم ، الذى هو خلاصة
علوم السنة النبوية ومصطلح الحديث ، لما كانت هناك هذه المشكلة
- القديمة - المتجددة . . ولكن المشكلة - مشكلة الغلو ، بأنواعه
ودرجاته - إنما تأتى من الغفلة أو التغافل عن تطبيق قواعد هذا
المنهج الذى أبدعته الأمة الإسلامية ، والذى سبقت به حضارتنا
كل الحضارات فى ميدان «النقد الخارجى والداخلى للنصوص
والمرويات» . . وهذه الغفلة إنما تنجلي فى تركيز البعض على
«الرواية» مع إهمال «الدراية» ، أو العكس . . وفى عدم تمييز
البعض بين مستويات المرويات ، كأن يطلب من الأحاديث ظنية
الثبوت ما هو من اختصاص النصوص قطعية الثبوت . . أو من
مثل تحكيم «اليسوى» أو «العقل غير الصريح» فى المرويات
الصحيحة ، الخالية متونها ومضامينها من الشذوذ والعلّة القادحة .

وهناك ، أيضاً ، فئة الذين لا يميزون بين التوقف إزاء «الرواية»
والرواة» - وهم بشر غير معصومين - وفيهم وفى تعديلهم وقبول
مروياتهم اختلف الفقهاء وعلماء الحديث والمحدثون - وبين التوقف

إزاء «السنة» التي تمت صحة روايتها ودرابنتها عن المعصوم ، صلى الله عليه وسلم . فتوقف العلماء المتخصصين - وليس الهواة أو المتطفلين - إزاء «الرواية والرواية» شئ ، ، والتوقف إزاء «السنة» التي صحت . وسلمت من التلذذ والتعلل القاذحة شئ ، آخر . . والأول حق من حقوق علماء هذا الفن . أما الثاني فهو تكذيب للمعصوم . صلى الله عليه وسلم - والعياذ بالله . .



أما الذين يقولون إننا لا حاجة لنا إلى السنة النبوية ، اكتفاء بالبلاغ القرآني ، الذي لم يفرط في شئ . . فإننا نقول لهم ما قاله الأقدمون - من أسلافنا - للأقدمين - من أسلافهم . .

إن السنة النبوية هي البيان النبوي للبلاغ القرآني ، وهي التطبيق العملي للآيات القرآنية ، التي أشارت إلى فرائض وعبادات وتكاليف وشعائر ومناسك ومعاملات الإسلام . . وهذا التطبيق العملي ، الذي حول القرآن إلى حياة معيشة ، ودولة وأمة ومجتمع ونظام وحضارة ، أي الذي «أقام الدين» ، قد بدأ بتطبيقات الرسول - ﷺ - للبلاغ القرآني ، ليس تطوعاً ولا تزيئاً من الرسول ، وإنما كان قياماً بفريضة إلهية نص عليها القرآن الكريم ﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ نُبَيِّنُ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ - النحل : ٤٤ . . فالتطبيقات النبوية للقرآن - التي هي السنة العملية والبيان

القولى الشارح والمفسر والمفصل - هى ضرورة قرآنية ، وليست تزيداً
على القرآن الكريم . . هى مقتضيات قرآنية ، اقتضاها القرآن . .
ويستحيل أن نستغنى عنها بالقرآن .

وناسياً بالرسول - **يٰۤاَيُّهَا الَّذِيْنَ اٰمَنُوْا اطِيعُوا اللّٰهَ وَاطِيعُوا الرَّسُوْلَ** ﴿١٣٢﴾ - آل عمران ٣٢ -
اَطِيعُوا اللّٰهَ وَاطِيعُوا الرَّسُوْلَ ﴿١٣٢﴾ - النساء ٥٩ - ﴿مَنْ يَطْعِ
الرَّسُوْلَ فَقَدْ اطَاعَ اللّٰهَ﴾ - النساء ٨٠ - ﴿قُلْ اِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّوْنَ اللّٰهَ
فَاتَّبِعُوْنِىْ يَحْبِبْكُمُ اللّٰهُ﴾ - آل عمران ٣١ - ﴿اِنَّ الَّذِيْنَ يٰۤاَيُّهَا
اِنَّمَا يٰۤاَيُّهَا اللّٰهُ﴾ - النحل ١٠٠ - ناسياً بالرسول - **يٰۤاَيُّهَا الَّذِيْنَ اٰمَنُوْا**
له كان تطبيق الأمة - فى جبل الصحابة ومن بعده - لهذه
العبادات والمعاملات . . فالسنة النبوية ، التى بدأ تدوينها فى العهد
النبوى ، والتى اكتمل تدوينها وتمحيصها فى عصر التابعين
وتابعيهم ، ليست إلا التدوين للتطبيقات التى جسدت البلاغ
القرآنى ديناً معيشاً فى العبادات والمعاملات . .

فالقرآن الكريم هو الذى تطلب السنة النبوية ، وليست هى بالأمر
الزائد الذى يغنى عنه ويستغنى دونه القرآن الكريم .

أما العلاقة الطبيعية بين البلاغ الإلهى - القرآن - وبين التطبيق
النبوى لهذا البلاغ الإلهى - السنة النبوية - فهى أشبه ما تكون

بالعلاقة بين «الدستور» وبين «القانون» فالدستور هو مصدر ومرجع القانون . . والقانون هو تفصيل وتطبيق الدستور ، ولا حجة ولا دستورية لقانون يخالف أو يناقض الدستور . . ولا غناء ولا اكتفاء بالدستور عن القانون . .

إن رسول الله - ﷺ - ليس مجرد مبلغ فقط ، فهو ليس «ساعى يريد» . وإنما هو مبلغ ، ومبين للسلاج ، ومطبق له ، ومقيم للدين ، تحول القرآن على يديه إلى حياة عملية . نرى إلى سنة وطريقة يحياها المسلمون .

وإذا كان بيان القرآن وتفسيره وتفصيله هو فريضة إسلامية ، دائمة وفاتحة ، على الأمة إلى يوم الدين . . فإن هذه الفريضة قد أقامها - أول من أقامها - حامل السلاج ، ومنجز البيان ، ومقيم الإسلام ، عليه الصلاة والسلام . .

والذين يتصورون أن الرسول - ﷺ - مجرد مبلغ - «ساعى يريد» - إنما يضعونه في صورة أدنى من صورتهم هم ، عندما ينكرون عليه البيان النبوى للسلاج القرآنى ، بينما يارسون هم القيام بهذا البيان والتفسير والتطبيق للقرآن الكريم . . وهذا «مذهب» يستعبد المؤمن بالله منه ومن أهله ومن الشيطان الرجيم .

الشبهة السادسة: حول علاقة العقل بالنقل

«وهم يعتقدون أن جميع علماء الأمة بدون استثناء غير مؤهلين . لأنهم اعتمدوا على النقل وليس التفكير . وأنه يجب التفكير في كل أمور الدين . الأصل قبل الفرع . والعناء لـل الأساسيات الموجودة التي تعتبرها الأمة من المسلّمات . والبحث من جديد عن الحقيقة . معتمدين على العقل فقط . . . اهـ

الجواب:

إن القول بالاعتماد على العقل فقط - أي دون النقل ، الذي هو الوحي الإلهي ، في بلاغه القرآني وبيانه السوي - . واستخدام العقل وحده أداة لإعادة النظر في كل ما تعتبره الأمة من المسلّمات . هو قول يحتاج إلى صبط . . وإلى تصويب . . وينكر أن يتم ذلك من خلال إشارات إلى عدد من أختناق:

أولها: أن مقام العقل في الإسلام هو مكان عال وقريب ، ولا نظير له في الشرائع السابقة على الشريعة الإسلامية الحقة . فالعقل في الإسلام هو مناط التكليف لكل فرائض وأحكام الإسلام . . أي شرط التدين بدين الإسلام . .

وثانيها: أن النقل الإسلامي - وخاصة معجزته القرآنية - هو معجزة عقلية ، قد ارتضت العقل حكماً في فهمها وفي التصديق بها ، وفي التعبير بين المحكم والمتشابه في آياتها ، وأيضاً في تفسير هذه الآيات . . فليس للقرآن كهنوت يحتكر تفسيره ، وإنما هو ثمرة لنظر عقول العلماء المفسرين . وعلى حين كانت معجزات الرسائل السابقة معجزات مادية ، تدهش العقول ، فتشلها عن التفكير والتعقل ، جاءت معجزة الإسلام - القرآن الكريم - معجزة عقلية ، تستنير العقل كي يتعقل ويتفكر ويندبر ، وتعينكم إليه باعتباره القاضي في تفسير آياتها . . فكان النقل الإسلامي سبيلاً لتنمية العقلانية الإسلامية . . وكان هذا التطور في طبيعة المعجزة متناسباً ومتسقاً مع مرحلة النضج التي بلغتها الإنسانية ، ومع حتم السماء سلسلة الرسائل والوحي إلى الأنبياء والرسل وأئم الرسالات .

وثالثها: أن العقل - في الإسلام - هو سبيل الإيمان بوجود الله ووحدانيته وصفاته . . لأن الإيمان بالله سابق على التصديق بالرسول وبالكتاب الذي جاء به الرسول ، لأنه شرط لهما ، ومقدم عليهما ، فالتصديق بالكتاب - النقل - متوقف على صدق الرسول الذي أتى به ، والتصديق بالرسول متوقف على وجود الإله الذي أرسل هذا الرسول وأوحى إليه . . والعقل هو سبيل الإيمان بوجود

الله - سبحانه وتعالى - وذلك عن طريق تأمل وتدبر بديع نظام وانتظام المصنوعات الشاهدة على وجود الصانع المبدع لنظام وانتظام هذه المصنوعات . . فالعقل - في الإسلام - هو أداة الإيمان بحضرة الدين - الألوهية - . . وبعبارة الإمام محمد عبده : « . . فأول أساس وضع عليه الإسلام هو النظر العقلي ، والنظر عنده هو وسيلة الإيمان الصحيح . فقد أقامك منه على سبيل الحجة ، وقاضاك إلى العقل . ومن قاضاك إلى حاكم فقد أذعن إلى سيطرته . . » . (الأعمال الكاملة) ج ٣ ص ٣٠١ - . . دراسة وتحقيق : د . محمد عمارة - طبعة القاهرة - دار الشروق سنة ١٩٩٣ م

وذلك على حين كان العقل غريباً ومستبعداً من قبل الإيمان في حقب الرسالات السابقة على الإسلام . . . حقب المعجزات المدهشة للعقول ، عندما كانت الإنسانية في مراحل الطفولة «خرافاً ضالة» ، تؤمن بما يُلقي إلى قلبها ، دون إعمال عقل ، لأن الإيمان لا يحتاج إلى إعمال عقل . . وفق عبارة القديس والفيلسوف التصرانى «أنسيلم» (١٠٣٣-١١٠٩ م) .

ورابعها: أن المقابلة بين «العقل» و«النقل» هي أثر عن آثار الشائبات المتناقضة التي تميزت بها المسيرة الفكرية للحضارة الغربية ، تلك التي عرفت لاهوتاً كاثوليكياً - نقلاً - لا عقلانياً ، فجاءت عقلانياتها ، في عصر النهضة والتنوير الوضعي العلماني ، ثورة على النقل اللاعقلاني ونقضا

له . . أما في الإسلام ، والمسيرة الفكرية حضارته وأمنته . . وخاصة في عصر الازدهار والإبداع - فإن النقل لم يكن أبداً مقابلاً للعقل ، لأن المقابل للعقل هو الحنون ، وليس النقل . . ولأن النقل الإسلامي - القرآن الكريم - هو مصدر العقلانية المؤمنة ، والباعث عليها ، والداعي لاستخدام العقل والتفكير والتدبر في آيات الله المنظورة والمسطورة جميعاً . . وآيات القرآن التي تحض على العقل والتعقل تبلغ تسعة وأربعين آية . . والآيات التي تتحدث عن «اللب» - بمعنى عقل وجوهر الإنسان - هي ست عشرة آية . . كما يتحدث القرآن عن «التهى» - بمعنى العقل - في اثنين . . وعن الفكر والتفكير في ثمانية عشر موضعاً . . وعن الفقه والتفقه - بمعنى العقل والتعقل - في عشرين موضعاً . . وعن «التدبر» في أربع آيات . . وعن «الاعتبار» في سبع آيات . . وعن «الحكمة» في تسعة عشر آية . . وعن «القلب» - كأداة للفقه والعقل - في مائة واثنين وثلاثين موضعاً . . ناهيك عن آيات العلم والتعلم والعلماء التي تبلغ في القرآن أكثر من ثمانمائة آية . . فالنقل الإسلامي - أي الشرع الإلهي - هو الداعي للتعقل والتدبر والتفقه والتعلم . . والعقل الإنساني هو أداة فقه الشرع ، وشرط ومناط الشدين بهذا الشرع الإلهي . . ولذلك ، لا أثر للشرع بدون العقل ، كما أنه لا غنى للعقل عن الشرع ، وخاصة فيما لا يستغل العقل بإدراكه من أمور الغيب وأحكام الدين .

ذلك أن العقل ، مهما بلغ من العظمة والتألق في الحكمة والإبداع ، هو ملكة من ملكات الإنسان ، وكل ملكات الإنسان - بالخبرة التاريخية والمعاصرة - هي نسبية الإدراك والقدرات ، تجهل اليوم ما تعلمه غداً ، وما يقصر عنه عقل الواحد يبلغه عقل الآخر . . . وإذا كانت مبادئ عالم الشهادة - النفس والكون - أي الدنيا - مفتوحة على مصاريحها أمام العقل وأمام التجربة - بالنسبة للإنسان - فإن هناك مبادئ ، وخاصة في معارف عالم الغيب - سبيل معرفتها النقل - أي الوحي - والوجدان - القلب والإنهام - فالهدايات التي يهتدى بها الإنسان هي «العقل» و«النقل» و«التجربة» و«الوجدان» . . . وليست العقل وحده دون سواه ويتنوع الهدايات وسبيل المعرفة الإنسانية ، مع تنوع مصادر المعرفة الإنسانية - الوحي وآيات الله المستظورة ، مع الكون وآيات الله المنظورة - تتكامل وتتوازن المعرفة الإنسانية - وهذه هي نظرية المعرفة الإسلامية - بينما يحتل توازن هذه المعرفة إذا هي وقفت - في المصادر - عند الكون وعالم الشهادة وحده - وفي الوسائل وإدراك المعرفة عند العقل وحده ، أو العقل والتجربة وحدهما ، دون النقل والوجدان . . . ولقد عثر عن هذا التكامل والتوازن في نظرية المعرفة الإسلامية الإمام محمد عبده (١٢٦٥-١٣٢٣ هـ - ١٨٤٩-١٩٠٥ م) عندما تحدث - في تفسيره لآية ﴿اهدنا الصراط المستقيم﴾ - من

سورة الفاتحة - عن «الهدايات الأربع» - العقل ، والنقل ، والتجربة ،
والوجدان . كما عبر عن التلازم الضروري بين العقل والنقل ،
لتكامل المعرفة الإسلامية . عندما قال : «العقل هو يسوع اليقين ،
في الإيمان بالله ، وعلمه وقدرته ، والتصديق بالرسالة ، أما النقل ،
فهو اليسوع فيما بعد ذلك من علم الغيب ، كأحوال الآخرة
والعبادات . والقول - وهو المعجز الحارق - دعا الإسلام الناس إلى
النظر فيه بعقولهم » . فهو معجزة عُرضت على العقل ، وعرفته
أنفاسي فيها ، وأطلقت له حق النظر في أبحاثها . ونشر ما انطوى
في أثنائها . . وإذا قدرنا عقل البشر قدرة ، وجدنا غاية ما ينتهي
إليه كما له إنما هو الوصول إلى معرفة عوارض بعض الكائنات التي
تقع تحت الإدراك الإنساني . أما الوصول إلى كنه حقيقته فمما
لا تبلغه قوته . ومن أحوال الحياة الأخرى ما لا يمكن لعقل بشري
أن يصل إليه وحده . . لهذا كان العقل محتاجاً إلى مُعين يستعين
به في وسائل السعادة في الدنيا والآخرة . . (الأعمال الكاملة)
ج ٣ ص ٣٢٥ ، ٣٧٩ ، ٣٩٧ . -

قال إمام لا يعرف - على الإطلاق - هذه الثنائية المتناقضة بين
العقل والنقل . . وصريح العقول لا يمكن أن يتعارض مع صحيح
المنقول . . ولقد عبر الإمام محمد عبده عن ما قد يتوهمه البعض
تعارضاً عندما صاغ حفيظة هذه القضية فقال : «لقد تقرر بين

المسلمين أن الدين إن جاء بشيء قد يعلو على الفهم ، فلا يمكن أن يأتي بما يستحيل عند العقل . . . (الأعمال الكاملة) ج ٣ ص ٢٥٧ . . . ففارق بين ما يعلو على إدراك العقل ، من بعض أمور الدين ، وبين ما يستحيل في العقل - الذي يرى ويرأ منه الدين - .

ومن بين علماء الإسلام الذين عبروا - بصدق وعيقرية - عن تكامل العقل والنقل ، الحكمة والشريعة - حجة الإسلام أبو حامد الغزالي (٤٥٠-٥٠٥ هـ / ١٠٥٨-١١١١ م) عندما قال : «إن أهل السنة قد تحفظوا أن لا معادلة بين الشرع النقول والحق المعقول . وعرفوا أن من ظن وجوب الجمود على التقليد واتباع الظواهر ، ما أتوا به إلا من ضعف العقول وقلة البصائر . وأن من تغافل في تصرف العقل حتى صادموها به قواطع الشرع ، ما أتوا به إلا من خست الصمائر . فميل أولئك إلى التفريط ، وميل هؤلاء إلى الإفراط ، وكلاهما بعيد عن الحزم والاحتياط . . . فمثال العقل : البصر السليم عن الآفات والآفاء ، ومثال القرآن : الشمس المنتشرة الضياء ، فأخلق أن يكون طالب الاهتداء المستغنى إذا استغنى بأحدهما عن الآخر في غمار الأغبياء ، فلا فرق بينه وبين العميان . فالعقل مع الشرع نور على نور . . . (الاقتصاد في الاعتقاد) ص ٢ ، ٣ - طبعة مكتبة صبيح - القاهرة . .

وهذه العلاقة بين العقل والنقل - علاقة التكامل والتأخي - هي التي أكد عليها أبو الوليد ابن رشد (٥٢٠-٦٥٤هـ / ١١٢٦-١١٩٨م) عندما قال: «... فإنا - معشر المسلمين - نعلم ، على القطع ، أنه لا يؤدي الظلم البرهاني إلى مخالفة ما ورد به الشرع ، فإن الحق لا يصاد بالحق ، بل يوافق ويشهد له . . . فالحكمة هي صاحبة الشريعة ، والأخت الرضيعة . . . وهما المصصحتان بالطبع . المتحانتان بالجوهر والعريضة . . . » (فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال) ص ٣١، ٣٢، ٦٧ - دراسة وتحقيق : د . محمد عمارة - طبعة دار المعارف - القاهرة - سنة ١٩٩٩م -

فالباب مفتوح على مصراعيه أمام العقل هي سائر ميادين عالم الشهادة . . . وهو سبيل الفقه والفهم والتكليف في الشرع والدين . . . لكن لابد من مؤازرة الشرع والنقل للعقل فيما لا يستقل العقل بإدراكه من أخبار عالم الغيب والحكم والعلى من وراء بعض أحكام العبادات في الدين . . . وما قد يبدو من تعارض - عند البعض - أحياناً بين العقل والنقل ، فهو تعارض بين العقل وبين «ظاهر» النقل - وليس حقيقة معني النقل - . . . أو صرجعه إلى تخلف «صحة» النقل . . . أو تخلف «صراحة» العقل . . . أو وجود ما يعلم على الفهم ، لا ما يتعارض مع العقل . فالعقل مع الشرع - كما قال حجة الإسلام الغزالي - «نور على نور» . . . وما الحديث

عن التعارض بينهما إلا أثر من آثار الغلو في أحدهما ، تفريطاً أو إفراطاً . .

وإذا كانت البدهة والخبرة البشرية - وحتى الحكمة الفلسفية - تقول : إن من مبادئ الدين والشرائع ما لا يستقل العقل بإدراك كنهه وحقيقة جوهره ، فكيف يجوز لعقل أن يدعو إلى تحكيم العقل وحده في كل أساسيات الدين ؟! لقد قال الفيلسوف الحقير أبو الوليد ابن رشد - وهو الذي أحترم عقلانيته المتألفة الأوروبيون والمسلمون جميعاً - قال عن رأي الفلاسفة القدماء في مبادئ الشرائع التي لا يستقل العقل بإدراكها : إن الحكماء من الفلاسفة ليس يجوز عندهم التشكك ولا الخذل في مبادئ الشرائع - مثل : هل الله تعالى موجود؟ وهل السعادة موجودة؟ وهل الفضائل موجودة؟ - وفاعل ذلك عندهم محتاج إلى الأدب الشديد ، ولذلك وجب قتل الزنادقة ، فيجب على كل إنسان أن يسلم بمبادئ الشرائع ، لأن مبادئها أمور إلهية تفوق العقول الإنسانية ، وكيفية وجودها هو أمر معجز عن إدراك العقول الإنسانية ، فلا بد أن يعترف بها مع جهل أسبابها . . - (تهافت التهافت) ص ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٢٥ - طبعة القاهرة سنة ١٩٠٣ م . . .

فليس هناك عقل يحكم العقل فيما لا يستقل العقل بإدراكه ، من مبادئ الشرائع والمعجزات ، وكنهه وجوهر وحقائق المعينات

وليس هناك عاقل يغفل أو يتعافل عن مكانة ودور العقل في
دين الإسلام .

وإدراك وظيفة العقل . . وميدان عمله . . وحدود قدراته ، هو لب
الاحترام للعقل ، وليس فيه انتقاص من سلطانه ، الذي تلقى في
دين الإسلام وفكر المسلمين . .

الشبهة السابعة: حول النظام المصرفي المعاصر

«وهم يقولون : إنه بحسب تساع النظام البنكي الغربي المبني على الربح ، أي أن البنوك الإسلامية ، وخاصة العقارية منها ، يجب أن تقسم الفروض على أساس استرداد هذه الأموال مضافاً عليها نسبة تغطي النفقخم الاقتصادي ونفقات تغطي خدمات البنك ونسبة ثابتة من الربح ، ويدعون هذا الربح فإن هذه البنوك ستفشل ، ولا يكون على أن البنوك الإسلامية فاشلة ، وهي تعمل بنفس عمل البنوك الربوية . ولكن يسمى آخر ، مثل المراجعة أو ما شابه ذلك ، وهذا يعتمد على البنوك الإسلامية صفة العشر والتلاعب بصفة مطلقة» اهـ

الجواب:

إن موقف الفقه الإسلامي المعاصر من المعاملات المصرفية السائدة في العالم الحديث والمعاصر ، قد كتبت فيه العديد من الدراسات ، وصدرت حوله العديد من الفتاوى ، الفردية والجماعية ، . وهو موقف لا يعمم الجدل ولا الحرمة على سائر المعاملات المصرفية ، وإنما يميز بين ما هو حلال وما هو حرام في هذه المعاملات

وأغلب الجدل الذي دار ويدور في ساحة الفقه الإسلامي المعاصر قد انصب على الفوائد البنكية المحددة سلفاً ، التي تعطىها المصارف لأصحاب المدخرات ، والتي فأجلها من أصحاب الفروض .

ودون دخول في التفاصيل - التي مكانها الدراسات الفقهية المتخصصة - فيحسن - في هذا المقام - التذكير بأصل القضية ، للوصول فيها إلى كلمة سواء .

فأولاً : إن هذا النظام المصرفي ، السائد الآن في العالم المعاصر ، هو نظام غربي ، نشأ مع النظام الرأسمالي الغربي ، في إطار الحضارة المسيحية الغربية . ولأن المسيحية - كالإسلام - تحرم الربا - الذي هو في جوهره : مال يشعر مالاً دون عمل - فلقد تخرج المسيحيون الغربيون من إقامة المضاربة الربوية . مع أنها ضرورة من الضرورات الحقيقية بالنظام الرأسمالي - الذي هو في جوهره : تعظيم لرأس المال على حساب العمل - .

ولأن اليهود قد حترقوا موقف اليهودية من الربا ، فجعلوه حراماً فيما بينهم خاصة ، وحلالاً مع غيرهم ، فلقد تصدعوا هم فأقاموا المضاربة الربوية ، وعملوا بها ، واحترقوا صاغتتها ، وبيعوا فيها - وظلوا كذلك حتى سادت الفلسفة الوضعية العلمانية النفعية - «البرجمانية» - في المجتمعات الغربية ، فتراجعت حاكمية المعايير المسيحية ، ودخل المسيحيون الغربيون هذا الميدان مع اليهود ، ونافسوه فيه .

وثانياً : إن بلادنا الإسلامية ، وكل حضارات وأمم الجنوب ، لم تعرف هذا النظام المصرفي الربوي إلا عندما جاءنا - مع النظام الرأسمالي - في ركاب الغزوة الاستعمارية الأوروبية الحديثة لبلادنا . ولذلك ، يجب التمييز بين قدم الممارسات الربوية ، منذ التاريخ القديم والحضارات القديمة وبين هذا النظام المصرفي المعاصر ،

الذى نشأ - كنظام سائد وحاكم - مع سيادة الرأسمالية وتحكمها ،
والذى «تعولم» مع الغزوة الاستعمارية الأوروبية الحديثة .

وثالثاً: فبسبب من كون النظام المصرفى الربوى هو ثمرة من
ثمرات النظام الرأسمالى ، وضرورة من ضروراته ، ولازمة من
لوازمه - للاشتراك فى فلسفة تعظيم رأس المال على حساب
العمل - كان رفض الاقتصاد الاشتراكى والشيوعى لهذا النظام .
لأن الفلسفة الاشتراكية تعظم العمل بدلاً من رأس المال - على
عكس الرأسمالية - ولذلك فهي تمنع الربا ، الذى هو : مال يثمر
ويجلب ما لا دون عمل .

ورابعاً: إن فلسفة الموقف الإسلامى من المال والنقد تلخص فى أنه
مقابل عمل أو سلعة أو خدمة أو منفعة ، وليس المال والنقد - فى ذاته -
سلعة تباع وتشترى . . وهذا هو لب الفلسفة الإسلامية التى تحرم
التجارة بالنقد ، وجعل المال يثمر ما لا بدون عمل . . وفى هذا الموقف
تنفق الفلسفة الاشتراكية مع فلسفة الإسلام فى النقود والأموال .

وخاصة: إن تركيز كل الجدل الفقهى الإسلامى المعاصر - إزاء
المعاملات المصرفية - على تحديد العائد من المدخرات أو عدم
تحديده ، هو ابتعاد عن جوهر القضية ، فقد يكون تحديد العائد
تنظيماً يفيد أصحاب المدخرات ، الذين هم الجانب الأضعف فى
المعادلة الادخارية ، ويحميهم من ظلم قائم أو محتمل من أرباب
المصارف ، الذين يمثلون الجانب الأقوى فى هذه المعادلة . . ومطلوب
من الفقه الإسلامى أن يركز على جوهر فلسفة الإسلام فى النقود
والأموال - أى أن تكون الأموال بدلاً لعمل ، وليست سلعة يتاجر

بها ، فتأتى بأموال - فوائد - دون عملي مصارف . . ولذلك ، فإن النظام المصرفي الإسلامي هو النظام الذى يقيم المصارف ، لا لتأخر فى المدخرات ، وإنما لتوظف هذه المدخرات وتشارك بها فى التنمية المجتمعية الشاملة مختلف الميادين . . فالمصارف الإنتاجية - أى التى تشارك بمدخراتها فى التنمية - هى المصارف الإسلامية الحقة ، حتى ولو لم نسم نفسها إسلامية . والمصارف غير الإنتاجية ، التى تعمل فى إعادة اقراض مدخراتها ، وتعيش على الفروق بين عوائد الاقتراض والإقراض - بصرف النظر عن الأسماء التى تطلقها على هذه العمليات - هى مصارف غير إسلامية ، حتى ولو سميت نفسها إسلامية . .

وفى ضوء هذه الحقيقة نقرأ الفتوى الشهيرة للإمام محمد عبده (١٢٦٥-١٣٢٣ هـ ١٨٤٩-١٩٥٠ م) بحلّ غائد مدخرات «صناديق التوفير» ، لأن صناديق التوفير كانت مؤسسة حكومية ، تأخذ المدخرات لتبنى بها الحكومة مدارس ومصانع ومستشفيات . . فكانت صورة من المصارف الإنتاجية ، ولم تكن صورة من مؤسسات التجارة بالنقد والأموال .

وسادساً: إن رؤية المؤسسة التى وصل إليها النظام الربوى المعاصر ، هى الكفيلة بتبيان عظمة العدل الإسلامى المتجسد فى فلسفة الإسلام إزاء النقود والأموال . . فالتضخم - الذى يمثل سرطان النظام المالى الرأسمالى العالمى - هو ثمرة من ثمرات جنون التجارة فى النقود والأموال . . والمضاربات المجنونة على أسعار الأسهم فى البورصات العالمية - وهى التى تخربت وتخرّب الكثير

من التجارب التتموية ، ونهاد عرق الأمم وكساح الشعوب - هي واحدة من الثمرات الحرة للنظام الربوي ، والتجارة في النقود والأموال . . وإذا علمنا أن ٩٧٪ من رأس المال المالي العالمي - أي ١٠٠ تريليون دولار - موزعة في السيرة والمصاريف - أي في الربا والتجارة في النقود . . وأن ٣٪ فقط من رأس المال المالي العالمي - أي ٣,٥ تريليون دولار - هي الموزعة في التجارة والصناعة والخدمات . . علمنا أن مأساة الرأسمالية الموحشة ، ونظامها الربوي ، أشنع وأقطع من قضية تحديد العائد من المدخرات أو عدم تحديده ، تلك التي شغلت وتشغل أطراف الجدل المقهى حول الموقف الإسلامي من معاملات البنوك! .

وسابعة: إذا كان النظام الربوي ثمرة من الثمرات اللصيقة بالنظام الرأسمالي ، وجزءاً من فلسفة الرأسمالية إزاء النقود والأموال ورأس المال . . وإذا كان هذا النظام الرأسمالي - على تفاوت في صور حدته ووحشيته . . هو السائد الآن في كل أنحاء العالم . . فإننا يجب أن ننظر إلى النظام الربوي نظرتنا إلى «التلوث» الذي عم بلاؤه سائر أرجاء الكوكب الذي عليه نعيش ، فلقد أصبح روحاً سارية في كل المعاملات . . ونحن بإزاءه أمام ضرورة وبلاء عام ، كمثل التلوث الذي أصاب عموم البيئة في عصرنا . . فالتعامل الإسلامي مع هذا الواقع هو التعامل مع الضرورات . . فواجب ألا نزيّف ديناً فنقول إن هذا النظام المصرفي الربوي حلال . . وهي ذات الوقت لا نعص عيوننا عن عناصر الضرورة فيه فنطلب من الناس الامتناع عن التعامل مع هذا الواقع

الحاكم لكل الاقتصاديات . . وهنا تأتي قواعد التعامل الإسلامي مع الضرورات ، التي تقدر بقدرها ، والتي تُعامل كضرورات يسعى الناس إلى الخروج من أسبابها وملاساتها وثمراتها ، وليس إلى تكرسها بالزعم أنها هي الطبيعية والقاعدة والحلال . . وكذلك تأتي قاعدة تزييل الحاجة الشديدة والماسة منزلة الضرورة . .

وهنا - أيضاً - تأتي أهمية البنوك الإسلامية ، التي وإن لم تستطع الحياة من «التلوث الربوي» السائد عالمياً إلا أن وجودها وأدبياتها تعلن الرفض لقبول وتأييد هذا النظام .

وشامناً إن إدانة النظام المصرفي الربوي فريضة من فرائض الفقه الإسلامي المعاصر . . وإن بحث تراثنا في فلسفة الإسلام (إزاء الأموال والنقود - ندماً مما كتبه حجة الإسلام أبو حامد الغزالي (٤٥٠-٥٠٥هـ/ ١٠٥٨-١١١١م) في كتاب (إحياء علوم الدين) عندما قال : «لقد خلق الله الدنانير والدراهم حاكمين ومتوسطين بين سائر الأموال ، حتى تقدر الأموال بهما . . خلقهما لتتداولهما الأيدي . . وللتوسل بهما إلى سائر الأشياء . . ولا غرض في أعبائهما . . بل هما وسيلة إلى كل غرض . . وكل من عمل فيهما عملاً لا يليق بالحكم ، بل يخالف الغرض المقصود بالحكم ، فقد كفر بعمدة الله فيهما ، فمن كنزهما فقد ظلمهما ، وأبطل الحكمة فيهما . . وكل من عامل معاملة الربا على الدراهم والدنانير فقد كفر بالعمدة وظلم ، لأنهما خلقا لغيرهما لا لأنفسهما ، إذ لا غرض في عينهما . . وأما من معد نقد ، فلو جاز له أن يبيعه بالنقد ، فيتخذ التعامل على النقد غاية عمله ، فيغني النقد مقبلاً عنده ، وينزل منزلة المكنوز . . فلا معنى لبيع النقد بالنقد إلا اتخاذ النقد مقصوداً للادخار ، وهو ظلم . .

فكل ما خلق حكمة فلا ينبغي أن يصرف عنها» - جزء ١٢ ص ٢٢٢ ،
٢٢٢١ - كتاب الصبر والشكر - طبعة دار الشعب - القاهرة - .

إن بعث هذا التراث - منذ العزالي وحتى الاجتهادات الحديثة والمعاصرة - واجب من واجبات العقل المسلم المعاصر - لكن هذا شيء ، ونحويل فلسفة الإسلام في الأموال إلى نموذج قائم في أرض الواقع شيء آخر - . وإن قيام عشرات - بل ومئات - البنوك الإسلامية لم يغير واقع «التلوث الربوي» ، الذي هو جزء عضوي من النظام الرأسمالي الحاكم للعالم بأسره . . وكما اضطرت منظومة البلاد الاشتراكية - قبل انهيارها - إلى التعامل بالربا - في المبادلات العالمية - رغم رفضها له وتورثها على فلسفته . . فستظل البلاد الإسلامية - بما فيها البنوك الإسلامية - مضطرة لاستنساخ هذا «التلوث الربوي» ، حتى ولو أطلقت عليه أسماء أخرى . . . وستبقى المفارقة المضحكة في موقف دعاة البنوك الإسلامية المناصرين - في ذات الوقت - للنظام الرأسمالي ، دون إدراك أن الرأسمالية هي الأب الشرعي للربا الذي يحاربونها . .

أما السبيل إلى الخروج من هذا «الجور المالي العالمي» ، فهو تحويل العالم الإسلامي - بالتكامل الاقتصادي - والسوق الاقتصادية المشتركة . . والاعتماد المتبادل - إلى كتلة اقتصادية متحدة ، وعندئذ يمكن لما أن نقول للآخرين : إن لنا فلسفة متميزة في القود والأموال يجب مراعاتها في التعامل معنا . . فالمطلوب أن نتجاوز ، نحن المسلمين ، النظام الاقتصادي الذي أثمر ويثمر النظام المصرفي الربوي ، وأن نكون من القوة بحيث يتعامل معنا الآخرون وفق

فلسفتنا في النقود والأموال ..

وإذا كان عقلاء الغرب يشكون من الكوارث الدورية للنظام الرأسمالي .. وإذا كان من هؤلاء العقلاء من يلتفت الآن إلى النظام الإسلامي اللاربوي .. فإن الوحدة الاقتصادية للعالم الإسلامي ، وتطبيق المسلمين لفلسفة إسلامهم في النقود والأموال ، سילفت انظار العالم أكثر وأكثر إلى هذا النظام اللاربوي ..

نعم .. هو طريق شاق .. وطويل .. لكنه .. وحده .. هو الطريق .. طريق نهضة المسلمين بالإسلام وإبلاغ دعوته إلى العالمين ، وإزالة الشبهة عن هذه الدعوة ، وإقامة حجة الإسلام على العالمين ..

أما الاستسلام لطاعوت الرأسمالية المتوحشة ، والتسليم بالنظام المصرفي الرأسمالي ، الذي عولم «الثلوث الربوي» ، فهو بأس وقنوط من ظهور الإسلام على الدين كله ، ومن ظهور الخلول الإسلامية لمشكلات الإنسانية على غيرها من الخلول .. وهو بأس وقنوط لا يليقان بالمؤمنين! ..

أما التخذلق الفكري حول تحديد أو عدم تحديد سعر العائد من مدخرات البنوك ، فهو أشبه ما يكون باحتضان ظل فرع الشجرة بحسانه الشجرة وما فيها من فروع .. وهو وهم نتسنى أن يبرأ منه أهله ، إن شاء الله ..

المؤلفات

- ١ - الصحوة الإسلامية في عيون غربية
 - ٢ - الغرب والإسلام .
 - ٣ - أبو حيان التوحيدى
 - ٤ - دراسة قرآنية في فقه الشجدة الحضارى
 - ٥ - ابن رشد بين الغرب والإسلام
 - ٦ - الانتقاء الثقافى
 - ٧ - تنصير العالم .
 - ٨ - التعددية الرؤية الإسلامية والتحديات .
 - ٩ - صراع القيم بين الغرب والإسلام
 - ١٠ - يوسف القرضاوى : المدرسة الفكرية والمشروع الفكرى
 - ١١ - تأملات في التفسير الحضارى للقران الكريم .
 - ١٢ - عندما دخلت مصر فى دين الله
 - ١٣ - الحركات الإسلامية رؤية نقدية .
 - ١٤ - المنهاج العقلى .
 - ١٥ - النموذج الثقافى
 - ١٦ - منهجية انتغير بين النظرية والتطبيق
 - ١٧ - تجديد الدنيا بتجديد الدين
 - ١٨ - الشواهد والمتغيرات فى اليقظة الإسلامية الحديثة .
 - ١٩ - نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم
 - ٢٠ - التقدم والإصلاح بالتأويل الغربى
 - ٢١ - فكر حركة الاستنارة . . وتناقضاته .
- د . محمد عمارة
د . محمد عمارة
د . محمد عمارة
د . سيد دسوقي
د . محمد عمارة
د . محمد عمارة
د . ريسا عبد العزيز
د . محمد عمارة
د . محمد عمارة
د . محمد عمارة
د . سيد دسوقي
د . محمد عمارة
د . محمد عمارة
د . محمد عمارة
د . محمد عمارة
د . صلاح الصاوى
د . محمد عمارة
د . محمد عمارة
د . محمد عمارة
د . عبد الوهاب المسيرى

- ٢٢ - حرية التعبير في الغرب من سلمان رشدي إلى روجية جاردى .
- ٢٣ - إسلامية الصراع حول القدس وفلسطين .
- ٢٤ - الحضارات العالمية تدافع؟ أم صراع؟
- ٢٥ - التنمية الاجتماعية بالغرب؟ أم بالإسلام؟
- ٢٦ - الحملة الفرنسية في الميزان .
- ٢٧ - الإسلام في عبون غربية .
- دراسات سويسرية
- ٢٨ - الأقليات الدينية والقومية تنوع ووحد . أم تفتت واختراق .
- ٢٩ - ميراث المرأة وقضية المساواة .
- ٣٠ - نفقة المرأة وقضية المساواة .
- ٣١ - الدين والثراث والحدانة والتنمية والحرية
- ٣٢ - مخاطر العولمة على الهوية الثقافية
- ٣٣ - الغناء والموسيقى خلال أم حرام؟؟
- ٣٤ - صورة العرب في أمريكا .
- ٣٥ - هل المسلمون أمة واحدة؟؟
- ٣٦ - السنة والبدعة .
- ٣٧ - الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان .
- ٣٨ - قضية المرأة بين التحرير والتمركز حول الأنثى .
- ٣٩ - مركسة الإسلام .
- ٤٠ - الإسلام كما تؤمن به . صواب ولامح .
- ٤١ - صورة الإسلام في التراث العربي .
- ٤٢ - تحليل الواقع بمنهاج العاهات للزمنة .
- ٤٣ - القدس بين اليهودية والإسلام .
- ٤٤ - مآزق المسيحية والعلمانية في أوروبا (شهادة ألمانية)
- د . شريف عبد العظيم
- د . محمد عمارة
- د . محمد عمارة
- د . عادل حسين
- د . محمد عمارة
- ترجمة ا . ثابت عيد
- د . محمد عمارة
- د . صلاح الدين سلطان
- د . صلاح الدين سلطان
- د . محمد خاتمي
- د . محمد عمارة
- د . محمد عمارة
- ترجمة وتعليق ا . ثابت عيد
- د . محمد عمارة
- تقديم وتحقيق د . محمد عمارة
- تقديم وتحقيق د . محمد عمارة
- د . عيد الوهاب المسيري
- ا . منصور أبو شافعي
- د . يوسف القرضاوي
- ترجمة ا . ثابت عيد
- د . محمد عمارة
- د . محمد عمارة
- تقديم وتعليق د . محمد عمارة

- ٤٥ - الآثار التربوية للعبادات في الروح والأخلاق . د . صلاح الدين سلطان
- ٤٦ - الآثار التربوية للعبادات في العقل والجسد . د . صلاح الدين سلطان
- ٤٧ - السنة النبوية والمعرفة الإنسانية . د . محمد عمارة
- ٤٨ - نظرات حضارية في القصص القرآني . د . سيد دسوقي حسن
- ٤٩ - الحوار بين الإسلاميين والعلمانيين . د . محمد عمارة
- ٥٠ - الإعلان الإسلامي لحقوق الإنسان . تقديم / د . محمد سليم العوا
- ٥١ - عن القرآن الكريم . الشيخ / أمين الخولي
- ٥٢ - في فقه الأقليات المسلمة . د . طه جابر العلواني
- ٥٣ - مستقبلنا بين العالمية الإسلامية والعملة الغربية . د . محمد عمارة
- ٥٤ - مركسة التاريخ . / منصور أبو شافعي
- ٥٥ - نقل الأعضاء في ضوء الشريعة والقانون . مستشار / طارق البشري
- ٥٦ - السنة التشريعية وغير التشريعية . د . محمد عمارة
- ٥٧ - شبهات حول الإسلام . د . محمد عمارة

الفهرس

٣	تقديم
٧	الشبهة الأولى: حول حفظ القرآن الكريم .
١٧	الشبهة الثانية: حول تاريخية أحكام القرآن .
٢٧	الشبهة الثالثة: حول حروف فواتح بعض السور القرآنية .
٣٤	الشبهة الرابعة: حول عصمة الرسول ﷺ .
٤١	الشبهة الخامسة: التشكيك فى الأحاديث .
٤٧	الشبهة السادسة: حول علاقة العقل بالنقل .
٥٧	الشبهة السابعة: حول النظام المصرفى المعاصر :

إلى القارئ العزيز

في هذه السلسلة الجديدة :

إذا كان «التنوير الغربي» هو تنوير علماني، يستبدل العقل بالدين،
ويقسم قطيعة مع التراث ..

فإن «التنوير الإسلامي» هو تنوير إلهي، لأن الله والقرآن والرسول
صلى الله عليه وسلم : أنوار، تصنع للمسلم تنويراً إسلامياً متميزاً.
ولتقديم هذا التنوير الإسلامي للقراء، **تصدر هذه السلسلة**، التي
يسهم فيها أعلام التجديد الإسلامي المعاصر :

- د. محمد عمارة ● المنتشار طارق البشري
- د. حسن الشافعي ● د. محمد سليم العوا
- أ. فهمي هويدي ● د. جمال الدين عطية
- د. سيد دسوقي ● د. كمال الدين إمام

وغيرهم من المفكرين الإسلاميين ..

إنه مشروع طموح، لإثارة العقل بأنوار الإسلام.

الناشر

